المجلـــــة الدوليـــــة

للتدقيق الحكومي

الموقع الالكتروني: intosaijournal.org
فيسبوك: facebook.com/intosaijournal
تويتر: twitter.com/intosaijournal
انستجرام: instgram.com/intosaijournal

المجلـــــة الدوليـــــة

للتدقيق الحكومي

إصدار صيف ٢٠١٧

WWW.INTOSAIJOURNAL.ORG

هيئة التحرير

مارجت كراكر، *رئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة، النمسا*
مايكل فيرغسون، *المراقب العام، كندا*
نور الدين زوالا، *نائب رئيس الوزراء، دائرة المحاسبات، تونس*
جين دوداورو، *المراقب العام، الولايات المتحدة الأميركية*
مانويل أي بالستيروس، *المراقب العام، فنزويلا*

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للتدقيق الحكومي
جيمس كريستيان بلوكوود (الولايات المتحدة)

نائب الرئيس
شاغر

رئيس التحرير
هيثر سانتوز (الولايات المتحدة)

فريق التحرير والتصميم
خوانيتو ايكين (الولايات المتحدة)
داريشا باتيس (الولايات المتحدة)
كريستي كونسيرف (الولايات المتحدة)
مايك هيكس (الولايات المتحدة)
جانيس سميث (الولايات المتحدة)

الإدارة
بيتر كنوبس (الولايات المتحدة)

المحررون المساعدون

سكرتارية منظمة الافروساي
سكرتارية منظمة العربوساي
سكرتارية منظمة الاسوساي
سكرتارية منظمة الكاروساي
سكرتارية منظمة الاوروساي
سكرتارية منظمة الاولاسيف
سكرتارية منظمة الباساي
الأمانة العامة للانتوساي
مكتب المراقب العام الكندي
مكتب المراقب العام التونسي
مكتب المراقب العام الفانزويلي
مكتب مسائلة الحكومة الأميركي

المجلـــــة الدوليـــــة
للتدقيق الحكومي

صيف ٢٠١٧
المجلد ٤٤، العدد ٣

تصدر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية لسان حال المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (أنتوساي) على أساس ربع سنوي في أشهر يناير (كانون ثاني)، أبريل (نيسان)، يوليو (تموز)، أكتوبر (تشرين أول)، باللغات العربية والانكليزية والفرنسية والألمانية والاسبانية. وقد تم تخصيص هذه المجلة التي تمثل الجهاز الرسمي للانتوساي لتحسين مستوى إجراءات الرقابة الحكومية والأساليب الفنية المعتمدة لديها. إن الآراء والقناعات الواردة في المجلة نابعة من وجهات نظر شخصية للمحررين وكتاب المقالات ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

للاشتراك بالمقالات والتقارير الخاصة ومفردات الأخبار يسر طاقم التحرير دعوتكم إلى إرسال مساهماتكم إلى مكاتب التحرير في مكتب مسائلة الحكومة على العنوان التالي:

US Government Accountability Office
441 G Street N.W. Room 7814
Washington D.C. 20548,
USA

(phone:202-512-4707, Fax: 202-512-4021
E-mail: intosiajournal@gao.gov)

نظرا للدور الذي تنهض به المجلة كوسيلة تعليمية فان المقالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها على صفحات المجلة هي تلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة المالية على القطاع العام والتي تتضمن دراسة الحالات التطبيقية، أو الأفكار ذات الصلة بمناهج البحث الجديدة في مجال الرقابة المالية ، أو التفاصيل المتعلقة ببرامج التدريب على الرقابة. هذا و نعتذر عن قبول المقالات التي تتناول بصورة أساسية النواحي النظرية من الرقابة. للاطلاع على تعليمات النشر يرجى زيارة الموقع أدناه:
http://www.intosaijournal.org/aboutus.html

توزع النسخة الالكترونية من المجلة مجانا على جميع الأجهزة الأعضاء بمنظمة الانتوساي وغيرهم من الجهات المعنية بالرقابة. كما يمكن الحصول عليها من موقع الانتوساي التالي على شبكة الانترنت:
www.intosai.org **/ وعلى موقع المجلة** ***intosaijournal@gao.gov***أ

في هذا العدد

٤	المقال الافتتاحي
٦	أخبار موجزة
٢٣	مقالات صحفية
	الاستفادة من معايير التدقيق الدولية
	منهجية جديدة في تدقيق الاداء: خيار لم يأخذ مداه
٢٨	من داخل الانتوساي
٣٩	أحدث اخبار مبادرة تنمية الانتوساي
٤٢	أحدث أخبار التعاون بين الانتوساي والمانحين
٤٥	أخبار حول بناء القدرات
٤٧	مفكرة انشطة الانتوساي

نتعاون من اجل بناء مهنة دولية ذات حلول محلية

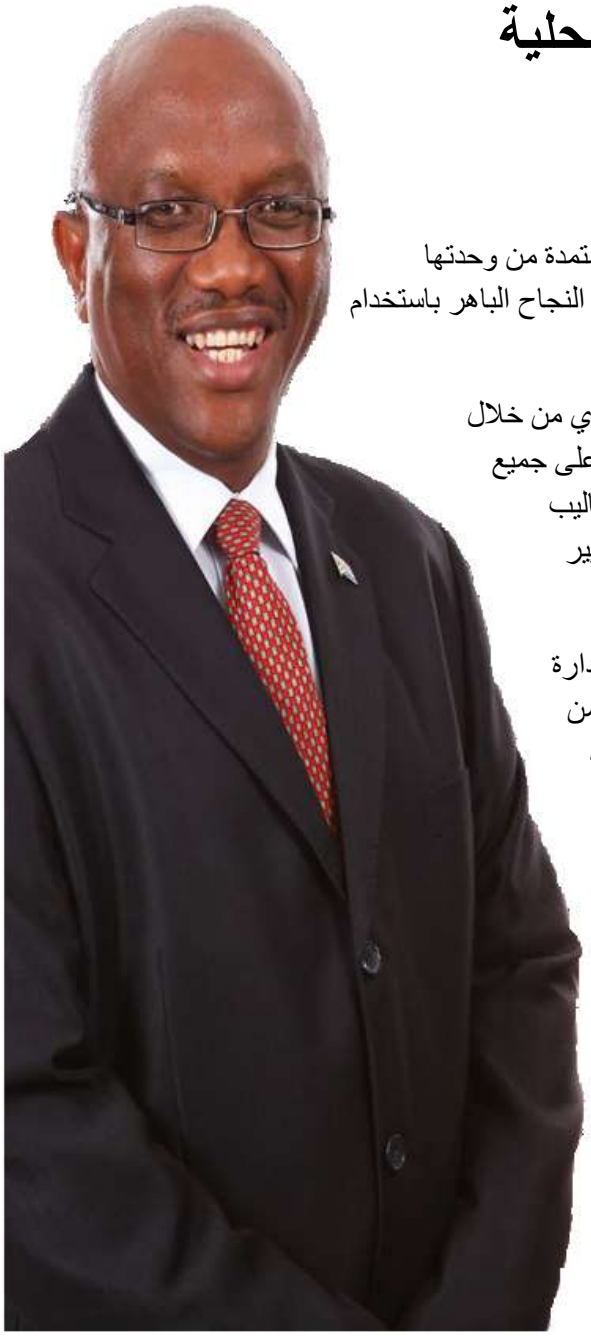

بقلم: كيمي ماكويتو

المراقب العام لجنوب افريقيا ورئيس لجنة بناء القدرات في منظمة الانتوساي

لطالما كانت قوة المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة والمحاسبة العليا (الانتوساي) مستمدة من وحدتها وتنوعها، وهما عنصران سيتيح دعمهما الوصول بهذه المهنة الدولية إلى مصاف النجاح الباهر باستخدام حلول محلية.

تركت لجنة بناء القدرات في السنوات الأخيرة بصمة ايجابية لدى مجتمع الانتوساي من خلال البرهنة على التركيز الاستراتيجي والإقرار بدور المعنيين كافة وتعزيز التعاون على جميع المستويات. وقد اكتسب مبدأ (مهنة عالمية وحلول محلية) التأييد بوصفه احد الأساليب المستخدمة في المنظمة لتطوير القدرات وهو يعكس مستوى الجاهزية لدعم المعايير الدولية والإقرار بالظروف المحلية.

تعد الانتوساي من بين أقوى المنظمات التي تحتل وحدتها على النطاق الدولي صدارة أسباب قوتها فضلا عن تآزرها لتطوير معايير تدقيق القطاع العام بأرفع مستوى من الجودة (الهدف١)، وحشد الموارد والخبرات الفنية الخاصة ببناء القدرات وإرساء الشراكات بما يكفل حرية وصول أعضاء المنظمة إلى الحلول الخاصة بتطوير القدرات (الهدف ٢)، وتشجيع التعاون والتضامن والتطوير المستمر بين الأجهزة الرقابية من خلال تحسين مستوى المعرفة وتبادلها والخدمات المعرفية (الهدف ٣)، علاوة على تنظيم وتوجيه الانتوساي على نحو يؤدي إلى تحقيق أفضل الممارسات في العمل واتخاذ القرارات والحوكمة الفاعلة (الهدف ٤).

تشكل مجالات التركيز الاستراتيجي المذكورة حجر الأساس في دور المنظمة كأحد المؤثرين الدوليين الذين حظوا باعتراف الأمم المتحدة في أكثر من مناسبة.

على الصعيدين المحلي والإقليمي، تتبع قوة المنظمة من منظماتها الإقليمية والأجهزة الرقابية العضوة فيها والتي تدرك أن معايير المنظمة المهنية وأدواتها لتنمية القدرات والياتها لتبادل الخبرات قد أعدت بما يلبي متطلباتها الإقليمية والفردية وظروفها الاستثنائية.

وفي الثلاث سنوات ونصف السنة الأخيرة التي تشرفت خلالها بتولي رئاسة لجنة بناء القدرات أصبحت مدركا لأهمية العمل الجماعي لمختلف أجهزة المنظمة في نجاحها انطلاقا من التعاون فيما بينها كل من واقع وظيفته ومهامه المحددة بما يصب في مصلحة ويحقق المنفعة للمنظمة بوجه عام والأعضاء بوجه خاص. واسمحوا لي هنا أن اتشارك معكم في بعض الأمثلة.

- العملية التي تمخضت عن الخطة الإستراتيجية للانتوساي للسنوات ٢٠١٧-٢٠٢٢ والتي شهدنا من خلالها اختبار وتعديل مدخلات غنية ومتنوعة استمدت من مختلف الخبرات والتصورات الإستراتيجية مما مكننا من وضع خطة تنطوي على افكار مبتكرة وجديدة ورؤية مطورة تقود الانتوساي إلى المستقبل بتركيز وثقة.
- التعاون الوثيق بين لجان المعايير المهنية وبناء القدرات والتشارك المعرفي انتج فهم ودعم واسعين بمهام المنظمة والتحديات الماثلة امام التنفيذ واضاف اهمية لمخرجات المنظمة. وان نجاح تاسيس منتدى الاصدارات المهنية في الانتوساي (والتقدم الذي حققه المنتدى) هو نتيجة مباشرة للجهود التي بذلتها مجموعة رؤساء الأهداف.
- احد أهداف اللجنة هو التطوير المهني المنظم للانتوساي حيث ساهم اكمال إطار الكفاءة لخبراء تدقيق القطاع العام في تحقيق هذا الهدف. وقد ولد إطار الكفاءة الذي يعد مثالا واضحا على إمكانية تحقيق مجال مهني دولي يقوم على حلول وطنية من التحالف بين رؤساء الأهداف المعزز بالمعرفة القيمة لمبادرة تنمية الانتوساي بالمتطلبات الاقليمية المتشعبة للمنظمة.
- ضم فريق العمل الخاص بلجنة بناء القدرات المشكل حديثا والمعني بمهنية المدقق اعضاءً من انحاء الانتوساي الذين سيقدمون معا المشورة للانتوساي حول الاليات اللازمة لتيسير وبناء التطوير المهني. وهي تعد محاولة مشتركة واساسية باعتبار أن نجاح المنظمة يعتمد على المقدرة المهنية للكادر. تواجه أجهزة الرقابة عملا صعبا مع ارتفاع مستوى طموحات المعنيين مما يوجب علينا امتلاك خبراء في مراقبة القطاع العام يتحلون بالقدرة على تحقيق اقصى قيمة بتطبيق مزيج من المعرفة الصحيحة والكفاءة والمهارات لانتاج عمل رفيع المستوى.
- لقد جسد إطار قياس أداء الأجهزة الرقابية تضافر جهود العديد من أصحاب المصلحة ضمن الانتوساي ومجتمع المانحين وآخرين على مدى ستة أعوام لإعداد نموذج معترف به على نطاق واسع على انه أداة لقياس شامل ومستند إلى الأدلة لأداء الجهاز الرقابي.وقد تيسر إكمال إستراتيجية مناسبة لتنفيذ الإطار في الوقت المناسب بمشاركة من جميع أجهزة منظمة الانتوساي والمنظمات الإقليمية والشركاء من المانحين. وقد بدأ التنفيذ بالفعل بفضل الدعم الإقليمي من منظمة الانتوساي إلى جانب الشبكة المتزايدة العدد من المقيّمين والخبراء من مبادرة تنمية الانتوساي والأجهزة النظيرة.

وهناك العديد من الأمثلة ضمن لجنة بناء القدرات عن الجهود المتضافرة التي قادت إلى النجاح :

- إسهام لجان مراجعة النظير في إجراء ما يربو على ٩٠ مراجعة نظير من ٦٤ جهاز رقابي منذ عام ١٩٩٩وقد أثمرت عن إرشادات معدلة من خلال حشد خبرات الأجهزة الأعضاء وضمان استفادة مراجعات النظير مستقبلا من الدروس المستقاة على مدى السبع عشرة سنة الماضية.
- تبني أعمال التدقيق التعاوني كسبيل لتحقيق نتائج تدقيق أكثر نفعا حيث إن مختلف الأجهزة الرقابية تسعى لتحقيق أهداف تدقيق متماثلة. وقد خرج هذا التعاون بنتائج وتوصيات قيّمة في المجالات ذات الاهتمام المشترك مثل البيئة والحوكمة والبرامج الاجتماعية والضرائب والنقل والبناء والبنى التحتية- وجميعها تصب في تحقيق عالم يخضع لمستوى أفضل من الرقابة.
- مواصلة منتدى لجنة بناء القدرات الاقليمي حول تنمية القدرات تهيئته لمنصة تُبحث فيها المسائل باستخدام دراسات الحالة حول المهنية والتي تبرهن إن توحيد الجهود لتحقيق تنمية الجهاز الرقابي يعزز من مؤسسات القطاع العام الأخرى (التي تعتمد عليها الحوكمة الإدارية المالية).

وتتطلع لجنة بناء القدرات إلى مواصلة قيادتها لجهود الانتوساي ضمن الهدف ٢ والعمل جنبا إلى جنب مع رؤساء الأهداف الآخرين والمنظمات الإقليمية والأمانة العامة ومبادرة تنمية الانتوساي والتعاون بين الانتوساي والمانحين وغيرهم لتوحيد الكلمة والفعل لبناء قدرة الجهاز الرقابي.

وانطلاقا من سعينا لضمان استفادة جميع الأعضاء من مبادرة تنمية القدرات، أدعو جميع الأجهزة الرقابية إلى العمل مع لجنة بناء القدرات وفرق عملها لإثراء عملنا ومساعدتنا في تركيز الجهود على تعزيز مهنة التدقيق العالمية وفي الوقت ذاته استخدام الحلول المحلية.

خبر من الإكوادور

إعادة تعيين المراقب العام لجمهورية الإكوادور

عينت الجمعية الوطنية الدكتور كارلوس بوليت فاجيوني مراقباً عاما للدولة لمدة خمس سنوات في ١٥ آذار / مارس٢٠١٧.

ووفقا للتعليمات الوطنية وقبل تعيين الدكتور بوليت رسمياً، صادق مجلس مشاركة المواطنين والرقابة الاجتماعية على تنصيبه رئيساً للجهاز الرقابي للإكوادور.

وجاءت المصادقة بعد إقرار تقرير لجنة اختيار المواطنين والمفاضلة بين النتائج الايجابية والسلبية والتي حقق فيه الدكتور بوليت درجة ٩٥ من ١٠٠ وهي أعلى درجة بين ١٤ مرشحاً.

وأكد الدكتور بوليت في مؤتمر صحفي عقده فور انتهاء الاحتفالية الرسمية التزامه بمواصلة أدائه الأخلاقي والمهني. وقد سلط الضوء على جوانب عدة من التنمية المؤسسية التي تحققت على مدى السنوات العشر الأخيرة مثل التحسين المستمر للتعليمات وتحسين البنى التحتية وتدريب الموظفين الحكوميين وتنفيذ الأدوات التكنولوجية الحديثة.

وأضاف الدكتور بوليت إن الهدف من كل هذه الانجازات هو تدعيم العمل الرقابي.

وقد شدد أيضا على المنجزات الهامة التي تحققت عبر التعاون مع المنظمات الدولية بضمنها منظمة الانتوساي ومنظمة الاولاسيف ومنظمة الولايات الأمريكية ومنظمة الأجهزة الرقابة لميركوسور والدول المرتبطة بها.

ولطالما شدد الدكتور بوليت على أهمية العلاقات الدولية بين الأجهزة الرقابية وهي احد الأسباب التي دعت المراقب والمدقق العام للإكوادور إلى المشاركة في إعلان باريس العام الماضي والانضمام إلى مجاميع عدة بضمنها منتدى الأجهزة الرقابية القضائية ومجموعة عمل الانتوساي حول البيانات الضخمة ومجموعة العمل حول التدقيق البيئي.

لقد وسع الجهاز الرقابي للإكوادور مشاركته في الاولاسيف حيث أصبح عضوا في اللجنة الفنية حول الحوكمة الرشيدة واللجنة الخاصة بالاتصال وتكنولوجيا المعلومات. وكذا الحال بالنسبة للجهاز الرقابي للإكوادور، حيث كان له دور فاعل في المجموعة الإقليمية لمنظمة الأجهزة الرقابية لميركوسور والدول المرتبطة بها متولياً الرئاسة المؤقتة لها في ٢٠١٧ .

ويتجلى إلتزام الدكتور بوليت بصفته المراقب والمدقق العام للإكوادور في إجراءاته المتخذة حتى يومنا هذا. إذ انه يسعى جاهداً للبحث عن فرص تعاون دولي إدراكا منه لحقيقة ان هذه العلاقات ستعزز القدرات المؤسسية والتي بدورها ستسهم في تحسين الرقابة الحكومية

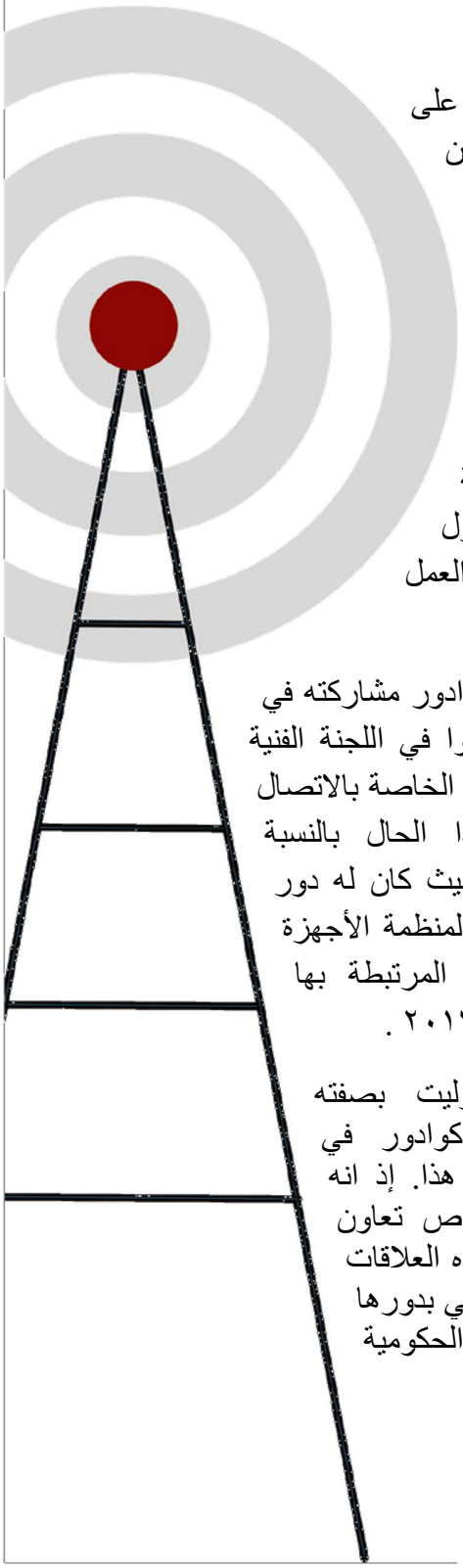

خبر من السويد

البرلمان السويدي ينتخب مدققين عامين جدد

انتخب البرلمان السويدي الركسداغ ثلاثة مدققين عامين جدد في الخامس عشر من شباط / فبراير ٢٠١٧ .
والمدققون العامون الجدد الذين تسلموا مناصبهم في ١٥ آذار / مارس هم (من اليسار إلى اليمين في الصورة أعلاه) السيد انغفار ماتسون والسيد ستيفان لندغرين والسيدة هيلينا لندبيرغ.

وقد عُين المدققون العامون لولاية واحدة أمدها سبع سنوات للجهاز الرقابي للسويد ويتوقع بقاؤهم في المنصب لحين انتهاء ولايتهم.

واتفق المدققون العامون على الكيفية التي سيتم تقسيم مجالات التدقيق بها فيما بينهم غير إن كل واحد منهم سيحدد حينئذ أعمال التدقيق المراد تنفيذها والآلية التي ستستخدم والاستنتاجات التي ستستخلص ضمن نطاق مسؤولية كل منهم .

ويكفل الدستور استقلالية المدققين العامين الثلاثة.

وقد عين البرلمان السويدي الركسداغ احد المدققين العامين ليتولى المسؤولية الإدارية لنشاطات الجهاز الرقابي السويدي. وتنضوي ضمن هذا المنصب المسؤوليات الإضافية المرتبطة بالهيكل التنظيمي وإناطة المهام والطلب المقترح للمنحة السنوية والقرارات الخاصة بالتقرير السنوي للجهاز الرقابي السويدي.

نبذة عن المدققين العامين

ستيفان لندغرين

يمثل السيد ستيفان لندغرين، الى جانب قيامه بنشاطات التدقيق وتولي المسؤولية الإدارية للمنظمة، الجهاز الرقابي العالي للسويد في مجال التعاون الدولي مثل الاتحاد الأوروبي والاوروساي ومنتدى قيادة التدقيق العالمي والانتوساي. والسيد ستيفان أستاذ مشارك في علم الاقتصاد وله بحوث عدة في كلية ستوكهولم للاقتصاد من بين كليات أخرى.وقد تبوأ منصب رئيس الدائرة المالية في وزارة المالية ومنصب المدير الإداري لمركز الدراسات الخاصة بالسياسة والأعمال ومنصب المدير العام لدائرة الإحصاءات السويدية للمدة من ٢٠٠٩-٢٠١٧.

هيلينا لندبيرغ

تمثل السيدة هيلينا لندبيرغ الجهاز الرقابي للسويد في التعاون التنموي الدولي إضافة إلى نشاطات التدقيق الأخرى. وهي محامية وقد تبوأت سابقا مناصب رفيعة عدة في الدوائر القضائية والحكومية والأمنية. وقد تولت منصب مدير عام الوكالة السويدية لمواجهة الكوارث وترأست اللجنة التي أسست الوكالة السويدية للحماية المدنية والطوارئ في ٢٠٠٩ حيث عملت مديراً عاما لغاية ٢٠١٧.

انغفار ماتسون

يحمل السيد انغفار ماتسون شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية وقد تبوأ مناصب مختلفة ضمن البرلمان السويدي الركسداغ بضمنها نائب الأمين العام والأمين العام للجنة الدستورية ورئيس اللجنة المالية.وعمل السيد انغفار ماتسون مديراً عاماً للوكالة السويدية للإدارة العامة للأعوام ٢٠١٤- ٢٠١٧.

جمهورية غانا تعيّن مدققاً عاماً جديداً

عُيّن السيد دانيال ياو دوميليفو مدققاً عاماً لجمهورية غانا ورئيساً للجهاز الرقابي لها.وللسيد دوميليفو في الادارة المالية العامة سجل مشهود له حيث عمل في مناصب عليا في دائرة المراقب والمحاسب العام في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي لغانا لمدة ١٨ عاماً.

وقد تبوأ السيد دوميليفو، قبل تعيينه في المنصب الحالي، العديد من المناصب الرفيعة لاسيما منصب خبير الإدارة المالية لدى البنك الدولي المسؤول عن مشروع الإدارة المالية العامة في زمبابوي ومالاوي إضافة إلى توليه منصب مدير حسابات شركة غانا لصناعة الأفلام (والمعروفة حاليا باسم تي في ثري).

وبصفته محاسب متمرس، فهو عضو في معهد المحاسبين القانونيين (غانا) منذ ١٩٩٢ وحامل لشهادة الماجستير في إدارة الأعمال (المالية) من كلية إدارة الأعمال – جامعة غانا.

وقد جاء السيد دوميليفو خلفاً للسيد ريتشارد كوارتيه كوارتي الذي تقاعد بعد خدمة امدها سبع سنوات (٢٠٠٩-٢٠١٦).

تفعيل المدقق العام لغانا لصلاحية الرفض والتحميل

أعرب السيد دوميليفو، في احتفالية للجهاز الرقابي لغانا في اكرا عن التزامه بتفعيل صلاحية الرفض والتحميل الدستورية الممنوحة له.

وقد أكد قائلا:"ان كان هناك ثمة انجاز اعمل جاهداً على تحقيقه قبل انتهاء ولايتي فهو تفعيل صلاحية المدقق العام في الرفض والتحميل لحماية المال العام" وأردف مشدداً: "ان جُلّ ما ارغب فيه هو الدفاع عن دستور غانا والصالح العام".

وذكر السيد دوميليفو ان الإدارة ستصدر قريبا إرشادات التنفيذ التي تمكن الكادر من جمع أدلة كافية وموثوقة لتفعيل البنود الدستورية الخاصة بصلاحية المدقق العام في الرفض والتحميل بحسب نص دستور غانا ١٩٩٢.

خبر من البرتغال

تعيين رئيس جديد للجهاز الرقابي البرتغالي

عُين فيتور كالديرا رئيسا للجهاز الرقابي البرتغالي في تشرين الاول / اكتوبر ٢٠١٦ بموجب مرسوم رئيس جمهورية البرتغال. وقد تولى السيد كالديرا رئاسة محكمة المدققين الاوربية منذ آذار / مارس سنة ٢٠٠٨ والتي هو عضو فيها كممثل عن البرتغال منذ ٢٠٠٠ بعد انتخابه لثلاث ولايات متتالية.

بصفته رئيسا لمحكمة المدققين الأوروبية، كان السيد كالديرا مسؤولا عن الإشراف على أعمال المؤسسة وبضمنها إرساء وتنمية صلات مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي وأجهزة الرقابة العليا ومنظمات التدقيق الدولية الأخرى. عزز السيد كالديرا وأدار خلال ولايته الإصلاح الهيكلي للمحكمة وعملية صنع القرار وقدّم نظام دوائر مصمم لتحسين إدارة المحكمة وكذلك عمل كعضو في مجلس إدارة المنظمة الأوروبية لأجهزة الرقابة العليا.

وهو حاصل على درجة في القانون من جامعة لشبونة وشهادة عليا في الدراسات الأوروبية من المعهد الأوروبي التابع لكلية القانون في جامعة لشبونة الكلاسيكية.

منظمة أجهزة الرقابة العليا للدول التي تتحدث البرتغالية تستضيف حلقة دراسية حول الاستدامة

ستستضيف منظمة أجهزة الرقابة العليا للدول التي تتحدث البرتغالية (OISC/CPLP) حلقة دراسية حول "دور محكمة المدققين فيما يتعلق بأجندة ٢٠٣٠ الخاصة بأهداف التنمية المستدامة" في فونشال- ماديرا في البرتغال (١٥ أيلول ٢٠١٧).

أعدت الحلقة الدراسية (المزمع إقامتها في فونشال بماديرا في البرتغال في ١٥ أيلول ٢٠١٧) بعد اعتماد إعلان أبو ظبي خلال مؤتمر الانكوساي الثاني والعشرين الذي عقد في أبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة.
تقر الحلقة الدراسية بأهمية أهداف التنمية المستدامة، آخذة بعين الاعتبار الخطة الإستراتيجية لدول المنظمة (OISC/CPLP) وتدقيق دول منظمة (OISC/CPLP) المنسق القادم الذي يركز على أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

أجهزة الرقابة العليا الأعضاء في (OISC/CPLP) هي:

- انغولا
- البرازيل
- الرأس الاخضر
- غينيا –بيساو
- موزمبيق
- البرتغال
- ساو توم و برينسبي
- تيمور و مكاو

خبر من النيبال

تعيين مدقق عام جديد للجهاز الرقابي النيبالي

عين السيد تانكا ماني شارما دانغال مدققا عاما للنيبال في ٢٢ أيار ٢٠١٧. شغل السيد شارما قبل تعيينه مناصب مثل سكرتير مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء والإدارة العامة ومكتب مراقبة المشتريات العامة وبالإضافة إلى شغل منصب مدير عام لعدة دوائر وبضمنها دائرة العوائد المحلية والجمارك والتحقيقات في العوائد. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

يطمح السيد شارما وفريقه إلى تحسين نزاهة أجهزة الرقابة العليا وتأسيس صلات فاعلة مع أصحاب المصلحة (محليا وإقليميا ودوليا) وترسيخ التعاون مع أجهزة الرقابة العليا الأخرى وتعزيز الشفافية المحلية والحوكمة الجيدة.

خبر من استونيا

استونيا وفنلندا يتشاركان الخبرات في العديد من الميادين (ومن ضمنها كرة القدم)

زار وفد من الجهاز الرقابي الاستوني مكتب التدقيق الوطني الفنلندي في الثاني من حزيران ٢٠١٧ لتشارك الخبرة والممارسات حول مختلف ميادين التدقيق وبضمنها ميدان كرة القدم .

عقدت ثلاث جلسات خبراء متوازية (١) التحليلات والتدقيق: تبادل الخبرات حول الطرق المستخدمة في أعمال التدقيق (٢) تبادل الخبرات بين الجهازين حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات (٣) تدقيق أهداف التنمية المستدامة: منهج وخطط الجهازين.

وعقدت جلسة الخبراء الرابعة في ختام اليوم في ملعب كرة قدم قريب حيث صافح أعضاء الوفد الاستوني (بالزي الأبيض) أعضاء الفريق الفنلندي (بالزي الأصفر) وتلا ذلك مباراة كرة قدم ودية رغم حملها لطابع المنافسة.
شهدت المباراة، والتي كانت ضربة بدايتها للمدقق العام الاستوني (د. الار كاريس)، بداية قوية من الطاقم الفنلندي بقيادة السيدة تيتي يلي فيكاري (المدقق العام للجهاز). وسجلت فنلندا أربعة أهداف على التوالي في الشوط الأول بيد إن الاستونيين، وفي ظل التشجيع الحماسي للحضور، لم يستسلموا. فقد تصدت استونيا للهجمات وعززت من دفاعاتها وأنهت الشوط الأول متأخرة بهدف واحد حيث انتهى بنتيجة ٤ مقابل ٣.
واشتدت حدة المباراة بين الفريقين في النصف الثاني فيما حاول كل منهما تحقيق الفوز على غريمه. وفي نهاية المباراة فازت استونيا بالكأس بعد تغلبها على فنلندا بسبعة أهداف مقابل خمسة. ويعد هذا الفوز الأول لاستونيا منذ بدء البطولة عام ٢٠٠٧ مقابل ثلاث لفنلندا وستقام المباراة التالية في تالين – استونيا.

د.هاري ازهر عزيز (الظاهر في الصورة على اليسار) وهو يلقي خطابا على الحاضرين في الحلقة الدراسية
يظهر في الصورة على اليمين (من اليسار إلى اليمين)
السيد كارما تنزين
السيد نوفي جي. أي. بيلينكاهو
السيد ار. يودي رمضان بوديمان

الجهاز الرقابي الاندونيسي يستضيف حلقة دراسية حول إطار عمل قياس الأداء

نظم الجهاز الرقابي الاندونيسي حلقة دراسية حول إطار قياس أداء الأجهزة الرقابية في مطلع هذه السنة في بالي – اندونيسيا لزيادة الوعي حول إطار قياس أداء الأجهزة الرقابية كأداة نافعة للاجهزة الرقابية ضمن الإقليم الآسيوي.

إن إطار قياس أداء الأجهزة الرقابية هو إطار عمل دولي للتقييم الذاتي والنظير والخارجي لأداء الجهاز الرقابي إزاء المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا والممارسات الجيدة الدولية القائمة التي تمكن الجهاز الرقابي من العمل بثقة داخليا وخارجيا فيما يتعلق بمستقبله.

افتتح الدكتور هاري أزهر عزيز (رئيس الجهاز الرقابي الاندونيسي) الحلقة الدراسية التي تحمل العنوان الآتي: "تعزيز المهنية عبر تحسين إطار قياس أداء الأجهزة الرقابية: خبرة الأجهزة الرقابية في الإقليم الآسيوي"، والمصممة لما يلي:

١) تزويد المشاركين بفهم عام حول تنفيذ إطار قياس أداء الأجهزة الرقابية
٢) تقديم صورة شاملة استنادا لخبرات الجهاز الرقابي السابقة
٣) تحديد احتياجات الجهاز الرقابي و المبادرات المحتملة و التي من الممكن أن تفضي بدورها إلى اقتراحات لمبادرات مستقبلية لمنظمة الاسوساي.

تولى السيد ار. يودي رمضان بوديمان (رئيس مكتب العلاقات العامة والتعاون الدولي التابع للجهاز الرقابي الاندونيسي) ادارة الحدث إلى جانب مشاركة ثلاثة متحدثين بارزين ممثلين عن مبادرة تنمية الانتوساي والجهاز الرقابي النيبالي والجهاز الرقابي الاندونيسي.

تولت مبادرة تنمية الانتوساي مسؤولية تنفيذ اطار قياس أداء الأجهزة الرقابية وفي خطابه للحاضرين، وضح السيد كارما تنزين (وهو مدير تنمية القدرات لدى مبادرة تنمية الانتوساي) الفوائد التي بإمكان الجهاز الرقابي ان يحققها باستخدام الاطار. كما تحدث السيد تنزين بايجاز عن الدور الهام الذي يضطلع به رؤساء الأجهزة الرقابية في تنفيذ الاطار.

وكرر السيد اسوار نيبال (نائب المدقق العام، مكتب المدقق العام للنيبال) ما جاء على لسان تينزين من خلال مشاركة تجربته الشخصية حول تنفيذ الاطار والتحسينات التي أحرزتها منظمته من تنفيذ اطار قياس الاداء في الماضي.

واختتم السيد نوفي جي. أي. بيلينكاهو (خبير اقدم لدى الجهاز الاندونيسي) الحلقة الدراسية من خلال عقد مقارنة بين اطار قياس الاداء ومؤشرات الاداء الرئيسيين للجهاز الاندونيسي. واستنادا إلى البيانات اختتم بيلينكاهو كلامه بان بامكان الجهاز الاندونيسي ان يطبق إطار قياس الأداء وبالأخص نتيجة لمواءمة الإطار مع أدوات الأداء المؤسساتية الحالية.

للمزيد من المعلومات يرجى مراسلة international@bpk.go.id او زيارة الموقع الالكتروني للجهاز الاندونيسي www.bpk.go.id .

خبر من الفلبين

الجهاز الرقابي الفلبيني يتناول أهداف التنمية المستدامة خلال احتفالات شهر المرأة

احتفل الجهاز الرقابي الفلبيني بالشهر الوطني للمرأة في وقت سابق من هذه السنة من خلال استضافة حفل تمحور حول جهود النظام الإحصائي الفلبيني حول الإحصاءات الجنسانية مع عرض تقديمي حول أهداف التنمية المستدامة وخطة التدقيق التالية لبرامج الفلبين في ظل خريطة طريق أهداف التنمية المستدامة.

إن أهداف التنمية المستدامة، والتي تبنتها الأمم المتحدة رسميا في أيلول ٢٠١٥، هي نتيجة للتشاور ما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. تتألف الأهداف من ١٧ هدفا و١٦٩ غاية مختلفة و٢٣٠ مؤشر يركز على النمو الاقتصادي والشمولية الاجتماعية والحماية البيئية. إن الفلبين هي احد الأعضاء المائة وثلاثة وتسعين الذين التزموا بأهداف التنمية المستدامة في محاولة لإنهاء الفقر المدقع ومحاربة انعدام المساواة والظلم و وضع الحلول للتغيير المناخي خلال إطار زمني أمده خمس عشرة سنة.

المعاون (ويلما أي. غولين) من جهاز الإحصاءات الفلبيني تقوم بعرض جهود الجهاز حول الإحصاءات الجنسانية وأهداف التنمية المستدامة

شددت معاون رئيس الجهاز (لوردس ام. كاستيلو) – رئيس مجموعة العمل الفنية حول نظام تنسيق الشؤون الجنسانية والتنموية - على أهمية الإحصاءات في تعزيز اعمال التدقيق

أشارت السيدة (ويلما أي. غولين) من جهاز الإحصاءات الفلبيني إن الدول الأعضاء ستضع مؤشرات على المستوى الإقليمي والمحلي ودون المحلي لإتمام المؤشرات العالمية. واقترحت السيدة غولين إن من المؤشرات المحتملة التي بإمكان الجهاز الفلبيني توفيرها تتضمن نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) في ظل الهدف الأول (إنهاء الفقر) بالإضافة إلى نسبة البلدان ذات الأنظمة التي تتبع وترصد تخصيصات عامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ظل الهدف رقم ٥ (المساواة بين الجنسين.).

وتحدثت السيدة غولين عن جهود جهاز الإحصاءات لتحسين اتاحية إحصاءات وثيقة الصلة ومناسبة ومفصلة وذات نوعية أفضل مثل(١) مسح إرشادي اجري مؤخرا حول الأدلة والبيانات الخاصة بالمساواة بين الجنسين التي تهدف إلى قياس الأصول والملكية من وجهة نظر جنسانية و(٢) إعداد منهجية لاستحداث مؤشر فقر متعدد الأبعاد.

شدد مسؤولو الجهاز الفلبيني على أهمية زيادة فهم وتقدير المدققين لبيانات الجنسانية والتنمية لاستخدامها في تدقيق اموال بيانات الجنسانية والتنمية بالإضافة إلى الحاجة إلى الاستثمار في الإحصاءات لتعزيز خدمات التدقيق.

واشار السيد مايكل جي. اغوينالدو (رئيس الجهاز الفلبيني) قائلا: "ان نظام تنسيق البيانات الجنسانية والتنموية الخاص بنا يعمل على تنفيذ برامج ومشاريع بيانات الجنسانية والتنمية في الجهاز. انني افخر بالقول ان النساء في الجهاز الفلبيني لسن فقط المستفيدات من برامج ومشاريع بيانات الجنسانية والتنمية بل انهن محفزات التغيير كقادة في الجهاز".

ثمن مفوضا الجهاز الفلبيني (السيد خوزيه أي. فابيا وايزابيل دي.اجيتو) الجهود المؤسساتية لخلق تغييرات ناجحة للجنسين وتعهدا بتوفير الدعم المستمر للبرامج ذات الصلة ببيانات الجنسانية والتنمية.

وأكدت السيدة اجيتو قائلة: "من منطلق كوني العضو الوحيد من النساء في لجنة وضع السياسات، فأنني أؤكد للجميع بأنني سأبذل قصارى جهدي لأكون جادة في إدراج القضايا المتعلقة ببيانات الجنسانية والتنمية ضمن سياسات الجهاز".

خبر من قبرص

إعلان الجهاز الرقابي لقبرص إجرائه تدقيقا تعاونيا على المحميات البحرية

استضاف مكتب تدقيق جمهورية قبرص الاجتماع الأول في نيقوسيا، قبرص، لإطلاق عمليات تدقيق تعاونية على المحميات البحرية في المنطقة .

ويهدف التدقيق التعاوني إلى تحديد وتقييم الإجراءات التي تتخذها حكومات بلدان البحر الأبيض المتوسط والبرتغال لحماية التنوع البيولوجي البحري من خلال تعيين مناطق المحميات البحرية وإدارتها على النحو الصحيح، فضلا عن تقديم استنتاجات وتوصيات مشتركة.

وسيقوم أعضاء مجموعة عمل التدقيق البيئي التابعة للمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (اليوروساي) بتنفيذ عملية التدقيق، التي تشترك في رئاستها جهاز الرقابة الاعلى في قبرص ومالطة. وستشارك أجهزة الرقابة العليا في ألبانيا واليونان والبرتغال، إلى جانب الاسهام في التقرير المشترك من قبل جهاز الرقابة الأعلى لسلوفينيا.

وخلال الاجتماع الاولي، ركزت المناقشات على نطاق عملية التدقيق وأسئلة التدقيق والمعايير التي يتعين استخدامها، فضلا عن الإطار الزمني ومراحل إكمال عملية التدقيق.

ولجمع وتقييم المعلومات القابلة للمقارنة بشأن إجراءات الحكومات الوطنية، وافقت الأجهزة الرقابية على إطار مشترك لقضايا التدقيق وأسئلة التدقيق ذات الصلة التي سيتم تناولها في عمليات التدقيق الوطنية. وحددت أجهزة الرقابة العليا خمسة مواضيع رئيسية لتقييم إجراءات الحكومات فيما يتعلق بحماية التنوع البيولوجي البحري: الاستراتيجيات الوطنية وتعيين مناطق المحميات البحرية ووضع خطط الإدارة والتنفيذ والمراقبة ومجموعة الاراء والتعليقات .

وتقوم الأجهزة الرقابية المشاركة حاليا بإجراء عمليات تدقيق وطنية والتي من المتوقع أن تختتم بحلول نهاية عام ٢٠١٧. ووفقا للإطار الزمني المتفق عليه، ينبغي إصدار التقرير المشترك في أوائل عام ٢٠١٨.

خبر من المانيا

المحكمة الاتحادية الالمانية تصدر تقرير فصل الربيع المؤثر

اصدر جهاز الرقابة الالماني تقريره الفصلي في نيسان ٢٠١٧ وهو تتّمة للتقرير السنوي الرئيسي الذي يصدرفي كل فصل خريف. ويتضمن التقريرالفصلي لهذا العام اكثر من ٥٠ نتيجة من نتائج التدقيق ومن فروع مختلفة للدوائر الحكومية الفدرالية ، كما هو الحال في قضايا الضرائب والقضايا البيئية واعمال الطرق وانشاء سكك الحديد وتكنولوجيا المعلومات.

ويتضمن التقرير بعض الحالات المثيرة للجدل التي لم تقبل فيها الهيئات الخاضعة للتدقيق نتائج الجهاز الرقابي او توصياته. وستخضع الى الدراسة جملة وتفصيلا امام انظار البرلمان قبل عطلة فصل الصيف، وعليه فانه يقدم توقيتا مناسباً لمنح التفويض إلى الحكومة.

وصرح السيد كاي سجيلير رئيس الجهاز الالماني بان "نموذج الابلاغ هذا يساعد في معالجة التطورات غير المرغوب فيها ومواطن الضعف في القطاع العام الفدرالي بسرعة اكبر".

وسجل الجهاز الرقابي الالماني نتائج محددة تتواجد فيها التحديات وخاصة في مجالات الضرائب وحماية البيئة والدفاع.

ويعد بيع المركبات الجديدة عبر الحدود احدى القضايا تقع ضمن المجال الضريبي، حيث تحدث حالات غش واحتيال نظامية في ضريبة القيمة المضافة. وادى تزوير سجلات بيع المركبات عبر الحدود للمشترين من القطاع الخاص (والتي لم تكن تحدث سابقاً) الى تلاعب واحتيال نظامي لاجراءات رقابة السوق الداخلية المطبقه. وفي احد حالات الاحتيال والغش، تجاوز الضرر الضريبي مبلغ ٣ مليون يورو.

وفي مجال الحماية البيئية، فقد اتسّم اشراف الدائرة الحكومية الراعية بانعدام الدقة على انشاء مستودع نهائي للنفايات المشعة على المستوى الادنى والمتوسط، على الرغم من ان المشروع هذا فريد من نوعه وذو اهمية سياسية ومالية عالية. وهذا هو احد الاسباب الذي يتوقع فيه حاليا اكماله بعد تسع سنوات من المدة المقررة (٢٠٢٢) وان تكلفته تبلغ تقريبا ضعف القيمة الاصلية التقديرية (التقدير الحالي: ٣,٤ مليار يورو). وعلى الرغم من ان اي شركة جديدة مملوكة للحكومة الفدرالية ستكون مسؤولة مستقبلا عن المستودع النهائي، الا ان المسائلة ماتزال ضمن مسؤولية وزارة البيئة. ويدعو الجهاز الرقابي بان تدرج حقوق وواجبات الشركة الجديدة صراحة في العقد، وان يكون الاشراف عن كثب بشان التقدم الحاصل في سير العمل. وفيما يتعلق بالدفاع، وجد الجهاز الرقابي من ان القوات العسكرية انشت مراكز مهنية بدون اجراء دراسة مسبقة معتمده حول الاحتياجات، وتخطط لتنفيذ هذه المراكز مرة اخرى بدون اجراء اعداد تحليلي سليم. وتتضمن مهام هذه المراكز عملية التجنيد، وهي مهمة

استراتيجية مركزية. والى جانب تخطيط وزارة الدفاع لزيادة اعداد الجنود ليصل تقريباً الى ٢٠٠,٠٠٠ جندي (اي حوالي ٨ بالمائة) بحلول ٢٠٢٤، فان القوات العسكرية تستلزم مراكز مهنية مجهزة تجهيزا كاملا. ويتطلب هذا الامر الى دراسة تنظيمية سليمة، ويتحتم على الوزارة عدم مواصلة عملية اعادة الهيكلة لحين اجراء تقييم لما تنفذه هذه المراكز، الى جانب معرفة عدد الكادر ونوعه المطلوب لهذا الغرض. وعند الاخفاق، قد تصبح عملية اعادة الهيكلة عائقاً امام اكمال اهداف الموارد البشرية الاستراتيجية الخاصة بالقوات العسكرية.

ان الامثلة المطروحة في مجال انشاء الطرق تسلط الضوء على مواطن الضعف في النظام الحالي لتخطيط الطرق المركزية الطويلة وبناءها وتشغيلها. وفي الوقت الذي تتحمل فيه الحكومة الفدرالية المسؤولية كاملة، تعد المقاطعات الالمانية مسؤولة عن رسم الطرق والانشاء وعمليات التشغيل، كما تعمل غالبا للمصلحة الخاصة اكثر من العمل لصالح استراتيجية الطرق المحلية الطويلة المترابطة. وتتضمن هذه القضايا تكاليف اعادة تاهيل الطرق العامة وصيانة الجسور وفحص الطرق وانشاء الطرق الخاصة بالدراجات. في مثل هذه الحالات، تحملت الحكومة الفدرالية التكاليف التي من المفترض ان تتحملها المقاطعات، وتطالب الحكومة الفدرالية باسترداد الاموال المعلقةً.

وتوضح هذه الحالات اهمية مركزية لكافة المسؤوليات المتعلقة بادارة الطرق الطويلة على مستوى الحكومة الفدرالية لضمان الاستخدام الفاعل والهادف لاموال الموازنة وتخطيط الطرق المركزية الطويلة ومدها عبر الحدود الداخلية للمقاطعات الالمانية.

وكرر السيد سجيلير وجهة نظره حول الموضوع، مشدداً على ان الخطط الحالية للحكومة الفدرالية لاعادة تنظيم انشاء الطرق طويلة المسافة وادارتها تفضي الى العديد من المخاطر البعض منها خطير للغاية. وهنالك خطورة مفادها ان تركيز المسؤوليات بفاعلية على مستوى الحكومة الفدرالية يمكن ان يثبت عدم جدواه بسبب افتقار البرلمان للرقابة، والتوجيه غير المناسب للوزارة وخسارة الجهاز الرقابي الألماني للوصول إلى التدقيق.

وحينما يكون تنفيذ اعادة البناء لاغراض استثناء خصخصة الطرق السريعة، فسيتّسمْ مشروع القانون بالغموض نوعاً ما، وعليه، سيُتاحُ المجال للعديد من خيارات الخصخصة. وبالتالي يترتب على هذا الامر العديد من المخاطرالكبيرة. وقد تظهر شبكات العمل الجزئية للقطاع الخاص والتي تقع خارج نطاق رقابة الادارة الفدرالية المباشرة والبرلمان. ولن تكون جودة الطرق السريعة ومستويات الخدمة والتمويل خاضعة لاشراف البرلمان. ولم يتضح الامر بعد، ان كانت الشركة التي سَتؤسسْ تتمتع بصلاحيات الاقتراض. فان كان الأمر كذلك، فسيصبح انشاءالطرق مكلفا جدا، لأن الحكومة الفدرالية يمكن ان تقترض عموما بشروط افضل من مؤسسات القطاع الخاص. وسيكون هناك أيضا خطر تحويل العمليات المالية إلى مؤسسات خارج نطاق الميزانية.

> **"نموذج الابلاغ هذا يساعد في معالجة التطورات غير المرغوب فيها ومواطن الضعف في القطاع العام الفدرالي بسرعة اكبر".**
>
> **- السيد كاي سجيلير رئيس الجهاز الرقابي الالماني**

وشدد السيد سجيلير "انه من اجل المصلحة العامة وضمان توفير الخدمات العامة الحيوية، يتعين على الحكومة الفدرالية ان تبقى ضمن الاشراف على الطرق السريعة. وعليه، ينبغي تعزيز مسودة التشريع لسد الثغرات المحتملة للخصخصة.

للمزيد من المعلومات عن التقرير الفصلي المتاح (باللغتين الألمانية والإنكليزية) متاح هنا. اما التقرير حول إدارة الطرق الفدرالية للمسافات الطويلة (باللغة الألمانية فقط) متاح هنا .

Bundesrechnungshof

خبر من جمهورية سلوفاكيا

جهاز الرقابة العالي لسلوفاكيا يستضيف حلقة دراسية حول المعيار الدولي ٣٠٠

نظم مكتب التدقيق العالي لجمهورية سلوفاكيا حلقة دراسية حول "تنفيذ المعيار الدولي رقم ٣٠٠ المبادىء الاساسية لتدقيق الاداء – الخبرات والممارسات" في براتيسلافا، سلوفاكيا في نيسان ٢٠١٧.

وحضر اللقاء الذي استغرق يومان، قرابة ٦٠ وفد دولي و٣٠ خبير محلي بضمنهم ممثلين عن وزارة المالية لجمهورية سلوفاكيا وجامعة ماتج بيل (بانساكا بيستريكا – سلوفاكيا) والمنظمة الدولية لاجهزة الرقابة العليا (الانتوساي) ومبادرة تنمية الانتوساي.

ولغرض نشر وقائع هذا الحدث، بث الجهاز السلوفاكي الحلقة الدراسية مباشرة عبر صفحة الفيس بوك، حيث غطى الحدث كاملا بغية ايصاله الى اولئك ممن لم يتمكن من الحضور شخصيا.

وتضمنت الحلقة الدراسية عروضا حول المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا واجراء نقاشات حول استخدام المعايير في تدقيق الاداء، وابداء اهتماما خاصا لتقاسم المعرفة والخبرات مع المعيار ٣٠٠ وكذلك المعايير ٣٠٠٠، ٣١٠٠، ٣٢٠٠ (التي تم المصادقة عليها عند انعقاد مؤتمر الانكوساي في ٢٠١٦).

وكان هنالك تبادلا للاراء الثرّة حول كيفية اداء الاجهزة الرقابية بتحسين عمليات التدقيق من خلال استخدام تلك الادلة التي تدعم تنفيذ تدقيق الاداء ودعم صيغة عمل التدقيق .

كما عقدت ورشات عمل اضافية في نفس المضمار، حيث ركزت هذه الورشة على دراسة حالات تدقيق الاداء قدمتها الاجهزة الرقابية لكل من النمسا وبلغاريا وقبرص وجمهورية التشيك وفنلندا وايرلندا واسرائيل وبولندا وسويسرا. وقُسّمَ المشاركين الى اربع مجموعات - المشتريات العامة والثقافة والبيئة والسياسة الاجتماعية، حيث تبادلوا الاراء والدروس المستنبطة لدعم تحديد افضل الممارسات .

للمزيد من المعلومات بشان هذا الحدث، الاتصال بالموقع الالكتروني لمكتب التدقيق العالي لجمهورية سلوفاكيا info@nku.gov.sk.

خبر من الكويت

- عمل مكتب التدقيق العالي في الكويت على تعديل هيكله التنظيمي لتشمل ستة قطاعات تدقيقة وأربع اقسام جديدة هي: التدقيق الداخلي ومتابعة التقارير وضمان الجودة والتخطيط الاستراتيجي .
- توجه نائب رئيس مكتب التدقيق العالي على راس وفد رسمي إلى مكتب التدقيق العالي في ألبانيا في اذار، وتمخضت الزيارة باعادة تجديد اتفاق التعاون بين اجهزة الجهازين وإعداد خطة عمل لمدة أربع سنوات.
- الاستفادة من اتفاق التعاون مع الجهاز الرقابي في استونيا، حيث زار وفدا من مكتب التدقيق الكويتي مقرات جهاز الرقابة في استونيا لمناقشة العديد من المواضيع، بما في ذلك إعادة تدوير النفايات الصلبة وكذلك التدقيق البيئي لمشاريع البناء والتدقيق السابق للعطاءات.
- ساهم مكتب التدقيق العالي في العديد من الفعاليات والنقاشات في الربع الاول والثاني في ٢٠١٧، منها:
  - عقد اجتماع اللجنة الفرعية للتدقيق المالي والمحاسبة في الامارات العربية المتحدة.
  - لقاء مجموعة عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات السادس والعشرون التابعة للانتوساي.
  - الفريق المعني بنظام إدارة التدقيق من أجل ضمان القدرات: التحديات والفرص والحلول، الذي استضافته كوريا.
  - مؤتمر الاوروساي (كممثل للارابوساي) في اسطنبول، تركيا.
  - الندوة الرابعة والعشرون للأمم المتحدة / الإنتوساي بشأن التكنولوجيا الرقمية والبيانات المفتوحة واستخراج البيانات "في فيينا، النمسا.
- وقع مكتب التدقيق العالي اتفاقات تعاون جديدة مع التدقيق الفدرالي الاعلى في جمهورية المكسيك ومكتب التدقيق الوطني في استونيا؛ ومجلس التدقيق والتفتيش في جمهورية كوريا ومجموعات عمل مشتركة تابعة للانتوساي بشأن قيم ومنافع اجهزة الرقابة العليا كذلك تدقيق المشتريات العامة.

خبر من جمهورية التشيك

استضاف مكتب التدقيق العالي لجمهورية التشيك وبرعاية هيئة النواب للجان البرلمانيه التشيكيه المختصة بمراقبة الميزانية والبيئة، حلقة دراسية دولية حول "التحديات في مجال الطاقة المستدامة" في ٢٧ نيسان ٢٠١٧. وكان هدف الندوة ذا شقين: تقديم نتائج عن مشروعين دوليين لمكتب التدقيق التشيكي، ومناقشة مفتوحة للاتجاهات والتحديات في مجالات الطاقة المتجددة، وتوفير الطاقة، والتطورات الميدانية في مجال الطاقة المستدامة. وشارك في الاجتماع ممثلون عن المحكمة الأوروبية للمدققين واجهزة الرقابة العليا في الصين وجمهورية سلوفاكيا وبولندا والولايات المتحدة.

ويعتبر مكتب التدقيق العالي التشيكي عضوا في مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي التي تضم حاليا ٧٧ جهاز رقابي من جميع أنحاء العالم. وضمن مجموعة العمل هذه، فقد حصل مكتب التدقيق الحكومي على قدر من الخبرة للمشاركة مع الأجهزة الرقابية الأخرى في الساحة البيئية. وينصّبْ اهتمام المكتب تحديدا على القضايا الراهنة المشتركة مع البلدان الأخرى.

وكان المشروع الأول الذي تراسه المكتب هو "تدقيق الطاقة المستدامة: توجيهات خاصة باجهزة الرقابة العليا "، من خلال اقامة اواصر التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة في أستراليا وكندا واستونيا والمغرب والنرويج وبولندا والمملكة المتحدة. وشملت نتائج المشروع توجيهات متقدمة بشأن عمليات تدقيق موارد الطاقة المتجددة لاستخدامها من قبل الأجهزة الرقابية خلال عمل التدقيق في هذا المجال.

في العام الماضي، أكمل مكتب التدقيق العالي المشروع حول "توفير الطاقة" الذي أسفر عن دراسة ركزت على قضايا توفير الطاقة. حيث وضعت هذه الدراسة، التي تهدف الى تقديم دليل لعمل التدقيق في هذا المجال، من خلال التعاون بين اجهزة الرقابة العليا في الصين والنرويج وهولندا وجمهورية سلوفاكيا والولايات المتحدة.

وقد دخل مكتب التدقيق العالي مؤخرا في مشروع بيئي يركز على "تخضير المدن - المدن المستدامة" مع زملائه من الأجهزة الرقابية في الصين وإندونيسيا والمغرب والفلبين وجمهورية سلوفاكيا والولايات المتحدة.

ويواصل المستوى الرفيع من التعاون الدولي وتبادل المعرفة المستمر في تيسير تولي مثل هذه التحديات مثل تغير المناخ والتنمية المستدامة، والتحديات التي لا تؤثر فقط على مكتب التدقيق العالي لجمهورية تشيك، وانما على اجهزة الرقابة العليا والأمم على نطاق عالمي .

خبر من بيلاروسيا

وقع كل من الجهاز الرقابي البيلاروسي والسلوفاكي مذكرة تعاون، خلال زيارة لجنة رقابة الدولة لبيلاروسيا إلى جمهورية السلوفاك. حيث وقع الوثيقة كل من السيد فلاديمير كوكاريف نائب رئيس لجنة رقابة الدولة لبيلاروسيا والسيد كارول ميتريك رئيس مكتب التدقيق العالي لسلوفاكيا.

واتفق الطرفان بموجب المذكرة على تبادل الخبرات لتحسين منهجيات رقابة الدولة الخارجية، والتعاون بشأن التدريب والتطوير المهني للموظفين وإقامة النشاطات الرقابية ومشاريع البحث المشتركة. وتضمنت ابرز محاور اللقاء اتفاقاً بين الجهازين الرقابيين لاستحداث التجارة الالكترونية بشأن التدقيق المتوازي للمشتريات العامة في عام ٢٠١٨ وكذلك حصول الجهاز البيلاروسي على نظرة فاحصة على نشاطات مكتب التدقيق لسلوفاكيا.

وقد تم توطيد العلاقات الثنائية بين الجهازين منذ عام ٢٠١٦ حينما شارك مكتب التدقيق السلوفاكي في الجلسة السادسة عشر لمجلس رؤساء الأجهزة الرقابية للبلدان الأعضاء للكومينولث للدول المستقلة المنعقد في منسك.

خبر من ليسوتو

أعلن مؤخرا في ليسوتو، إصدار قانون التدقيق الجديد لنشر المتغيرات الايجابية، إذ أن هذا القانون الجديد يلغي قانون التدقيق لسنة ١٩٧٣، حيث شكّل بموجبه تفويض مكتب المدقق العام الذي وضع في ١٩٦٣.

ويعمل قانون التدقيق ٢٠١٦ الذي أصبح نافذا في الأول من نيسان ٢٠١٦ على دعم الوجود المستمر لمكتب المدقق العام. إضافة إلى ذلك، فإنه يدعو إلى استقلالية مكتب المدقق العام مع التنظيمات الإدارية التي وضعت لتشكيل الدائرة على إنها جهاز رقابي عالي مستقل.

ولغرض تنفيذ هذا القانون الجديد يتلقى المكتب الدعم الفني والمالي من المنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة الانكليزية (AFROSAI-E)، جنبا إلى جنب مع بنك التنمية الأفريقي بموجب برنامج الإصلاح الإداري والمالي العام في ليسوتو. كما تعمل المنظمة الأفريقية أيضا على مد يد العون على وضع مشروع إستراتيجية لتنفيذ قانون التدقيق، وتنقيح إستراتيجية مكتب المدقق العام لكشف أوسع قضايا التفويض الجديدة وكذلك تنفيذ قانون التدقيق ٢٠١٦ ونشاطات التنفيذ اللاحقة.

خبر من فيتنام

جهاز الرقابه الفيتنامي يصدر ٣٩ معيار مستندة إلى المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا

أصدر الجهاز الرقابي الفيتنامي (SAV) مجموعة تتألف من ٣٩ معيار لتدقيق القطاع العام في العام الماضي. وستطبق حاليا معايير الامتثال هذه على كل عملية تدقيق ينفذها الجهاز الفيتنامي، استنادا إلى المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا مرفقة مع مسرد للمصطلحات الفنية.

وكجزء من التزام الجهاز الرقابي الفيتنامي بمبادرة تنمية الإنتوساي وبرنامج 3i التابع لمنظمة الاسوساي، فإن هذا الإصدار يعكس جهود الجهاز الرقابي الفيتنامي لتوحيد ممارسات التدقيق العام الوطنية. وتهدف المعايير الجديدة إلى تعزيز جودة التدقيق لكافة اختصاصات التدقيق ضمن صلاحيات الجهاز الرقابة الفيتنامي، والمساعدة في تحسين الحوكمة الرشيدة والشفافية في إدارة المالية الوطنية ودون الوطنية والأصول العامة.

تتضمن المنافع الإضافية للمعايير الجديدة ما يلي:

- إنشاء أسس للجهاز الرقابي الفيتنامي لاستكمال توجيهات وإجراءات التدقيق المهنية.
- المساعدة في ضمان التزام المدققين بأخلاقيات المهنة.
- توفير أداة لمراجعة جودة عملية التدقيق وتقييمها ، و
- تقديم توجيهات للمؤسسات المدققة في العمل مع المدققين الحكوميين والحلول للمشاكل المحتملة.

وينفذ الجهاز الرقابي الفيتنامي حالياً خطة شاملة لتدريب جميع الموظفين على استخدام المعايير، بالإضافة إلى حملة اتصالات مع أصحاب المصالح الخارجيين.

خبر من تركيا

محكمة الحسابات التركية تستضيف محكمة المدققين الأوربية والجهاز الرقابي الليبي

رحب رئيس محكمة الحسابات التركية السيد سيت أحمد باس بممثلي محكمة المدققين الأوروبية (في الصورة اليسرى، الاعلى) في آذار ٢٠١٧ لمختلف عمليات تدقيق أداء المؤسسات العامة للاتحاد الأوروبي. وعقدت محكمة المدققين الأوربية أيضا اجتماعا تقنيا مع مسؤولي محكمة الحسابات التركية وتناولت نتائج مشروع التوأمة للاتحاد الأوروبي الذي نُفذَ بالاشتراك مع الجهاز الرقابي العالي للمملكة المتحدة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧.

كما استضافت محكمة الحسابات التركية السيد خالد شوكشوك رئيس الجهاز الرقابي الليبي والوفد المرافق له (في الصورة اليسرى، الأسفل) ١٠ آذار ٢٠١٧. وخلال الزيارة، تبادل الوفدان الأفكار حول العديد من المواضيع، بضمنها مجالات العمل المشتركة المحتملة.

خبر من الهند

المؤتمر الثالث والعشرين للمدققين العموميين لدول الكومنولث

استضاف المراقب المالي والمدقق العام للهند المؤتمر الثالث والعشرين للمدققين العموميين لدول الكومنولث في نيودلهي - الهند في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار ٢٠١٧ . وحضر هذا الحدث الذي استغرق ثلاثة أيام أربعة وسبعون وافداً من ٣٦ بلداً، من بينهم ٢٤ رئيس جهاز رقابي.

وتركزت النقاشات على الموضوع الرئيسي "تعزيز الشراكات لتنمية القدرات في مجال التدقيق العام"، ضمن سياق موضوعين فرعيين هما "استخدام التكنولوجيا في التدقيق العام" و"التدقيق البيئي: منظور الكومنولث". ترأس الدكتور موسى جمعة أسد، المراقب المالي والمدقق العام في تنزانيا، والسيد مايكل فيركسون، المدقق العام في كندا، على التوالي، نقاشات الموضوعين الفرعيين وشملت خطابين رئيسيين من الجهازين الرقابيين لجنوب أفريقيا واستراليا.

قدمت الأجهزة الرقابية العليا في جزر كايمان وكينيا وماليزيا وباكستان والمملكة المتحدة اوراق قطرية عن تجاربهم في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق، في حين شاركت أجهزة الرقابة العليا في بنغلاديش والكاميرون وماليزيا وباكستان وزامبيا في رؤى شخصية حول عمليات التدقيق البيئي. وقدم الجهاز الرقابي الهندي عروض بالفيديو حول تحليل البيانات والتدقيق البيئي المستند إلى معرفة وممارسات الجهاز الرقابي.

وحيث أن معظم بلدان الكومنولث تتبع هياكل إدارية متماثلة وتشترك في لغة عمل مشتركة، فإن النقاشات حول الموضوعين الفرعيين عززت الحاجة إلى بناء شراكات من أجل المنفعة الجماعية. وبفضل وجود العديد من الدول التي تمتلك قدرات أساسية لتنفيذ عمليات تدقيق أنظمة المعلومات، اتاحَ المؤتمر فرصاً لأجهزة الرقابة العليا لتبادل الخبرات في جميع جوانب تكنولوجيا التدقيق، بضمنها تطبيق تحليل البيانات في عمليات تدقيق الأداء وتأكيده.

خلال هذا الحدث، لوحظ أن جميع دول الكومنولث ضعيفة بيئياً. ومع تدني قدرة بعض الدول واستعدادها لمعالجة التأثيرات البيئية وتخفيفها، قُدم اقتراحا بضرورة تسليط الضوء على المخاطر المرتبطة بالمناهج غير الفاعلة. إضافة إلى ذلك، فإن تبني أهداف التنمية المستدامة يعد أمراً أساسياً ويتطلب تعميم القضايا البيئية ضمن جميع أنواع التدقيق. ومن الاهتمامات الرئيسية التي لوحظت في تدقيق القضايا البيئية هو صعوبة تقييم التدخلات الحكومية طويلة الأمد وتأثير البرامج، خاصة عند الافتقار إلى مقاييس الأداء. وكان ينظر إلى تدني الخبرة والتدريب عند الموظفين على أنه تحد آخر تواجهه العديد من الأجهزة الرقابية العليا.

كما لوحظ في المؤتمر توجها سليما من مجتمع الأجهزة الرقابية لدول الكومنولث لأعمال التدقيق التعاوني والذي يقدم قيمة كبيرة، خاصة بين أجهزة الرقابة العليا في البلدان المتجاورة في المناطق ذات الأهمية العالية والإقليمية.

وشملت المبادرات المستقبلية النافعة التي يعتبرها المشاركون جديرة بالاهتمام ما يلي:

- إنشاء آلية لإيصال نتائج المؤتمر إلى منظمة الانتوساي والمنظمات الإقليمية، وخاصة مجاميع العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والبيانات الكبيرة والتدقيق البيئي؛ و
- مواصلة العمل مع امانة الكومنولث لتعزيز التعاون مع منظمات الكومنولث الرئيسية، والتي قد تشمل المشاركة مع رابطة الكومنولث للجنة الحسابات العامة (CAPAC) والمجاميع البرلمانية الأخرى.

سيستضيف الجهاز الرقابي العالي لجمهورية فيجي، المؤتمر الرابع والعشرين للمدققين العموميين لدول الكومنولث في ٢٠٢٠.

أخبار من الامارات العربية المتحدة

الجهاز الرقابي الإماراتي ينتقل إلى مدينة زايد

انتقل جهاز الرقابة العالي لدولة الإمارات العربية المتحدة رسميا إلى مقره الجديد في الثاني من نيسان ٢٠١٧ في مدينة زايد.

وصرّح الدكتور حارب العميمي رئيس الجهاز الإماراتي بأن تدشين مبنى مستقل للمنظمة يؤكد على اهتمام القيادة في تعزيز قدرة الجهاز الرقابي في دعم صلاحياته وتفويضها وممارستها على أفضل وجه.

كما عبّر أيضا عن دور الجهاز الإماراتي في دعم النمو والتنمية وكذلك التحديث المتواصل لنظريات التدقيق ومنهجيات العمل لحماية المال العام على المستوى المحلي والدولي والعوامل التي ساهمت مساهمة فاعلة، وفق منظوره، بالاستضافة الناجحة لمؤتمر الانكوساي الثاني والعشرين.

وتبلغ مساحة المقر الصديق للبيئة ١٢,٥٠٠ م^{٢} وبستة طوابق ومجهزة بأنظمة التشغيل الذكيّة ويقدم بيئة محفزّة وعالية التقنية ومتكاملة.

وأضاف الدكتور العميمي، يعد هذا المبنى صرح ثقافي في تعزيز قدرتنا لإدارة المال العام المستند على مبادئ المسائلة والشفافية ومكافحة الفساد.

رئيس الجهاز الإماراتي يكرم عدداً من الموظفين الحاصلين على شهادة CIPFA

كرّم الدكتور حارب العميمي عدداً من المدققين ممن حصل على شهادة المعهد القانوني المهنية للمال العام والمحاسبة (CIPFA) بعد إنهاء البرنامج التدريبي وبنجاح والذي استغرق ٤ أشهر.

وتؤهل هذه الشهادة المهنية المدققين في مجال المال العام والمحاسبة الأساسية وهي الشهادة الدولية الوحيدة الممنوحة لتدقيق القطاع الحكومي. ويهدف برنامج هذه الشهادة إلى دعم المدققين بطريقة مهنية ودقيقة، إذ يتضمن ثلاث محاور وهي التدقيق ومكافحة الفساد والتقارير المالية للقطاع العام.

وقال الدكتور العميمي "إن الحصول على هذه الشهادة هي ليست الهدف النهائي ولكنها إحدى الوسائل في تحسين جودة التدقيق وتعزيز عمل الجهاز الرقابي وتقارير التدقيق النهائية، كما إنها إحدى الوسائل المتاحة لممارسة عملية التدقيق بطريقة مهنية متقدمة جداً مقارنة مع أي مؤسسة تدقيق في العالم".

إن تكريم أولئك المدققين ممن حصل على شهادة (CIPFA) يتيح بيئة عمل ساندة للابداع والتنفيذ وهي جزء من جهود الجهاز الرقابي الحكومي في السير قدماً نحو تحقيق التفوق والإبداع والقيادة في مجال التدقيق.

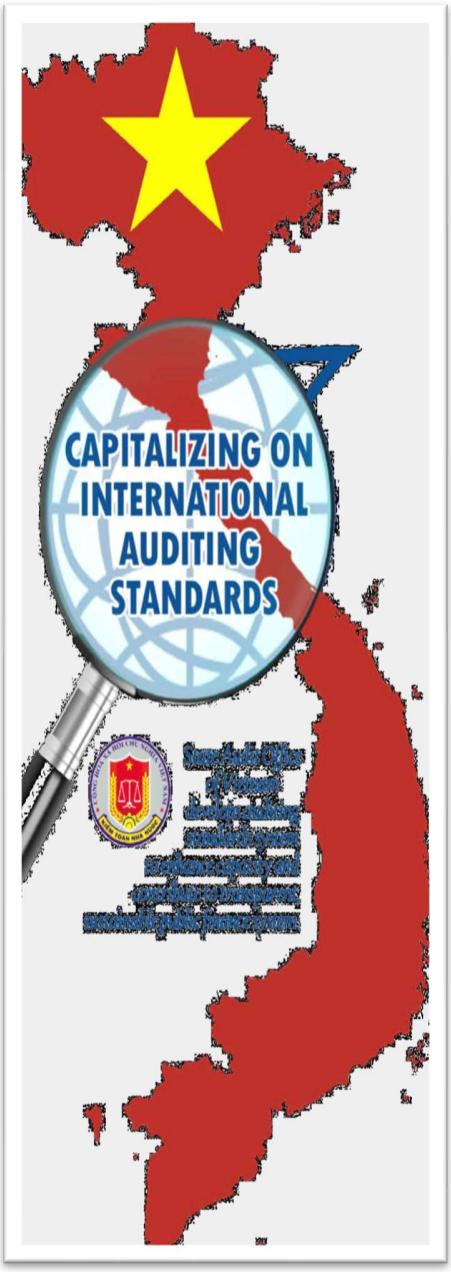

بقلم البروفسور الدكتور دوان شوان تيان، نائب المدقق العام الفيتنامي

هناك آثار بالغة الأهمية في سياق الاقتصاد الفيتنامي المتصاعد المترافق مع التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي القوي والمالية العامة المستدامة الشفافة والسليمة، وقد أصبح دور مكتب التدقيق الحكومي الفيتنامي في الرصد والإشراف على استخدام المالية العامة وإداراتها متطلباً مجتمعياً محتوماً. ومن خلال تبني معايير التدقيق الدولية في البيئة التشغيلية والعملية والقانونية في فيتنام فأن جهاز الرقابة الفيتنامي وضع نظام معايير الرقابة العليا بمثابة وسيلة تعزز القدرة وتسهم في بناء هيكل مالي عام مستديم وشفاف.

ومما لا شك فيه، عندما يصبح التطور الاجتماعي والاقتصادي الفيتنامي أكثر تقدماً فأن وجود هيكل مالي عام شفاف وقوي يصبح أكثر إلحاحاً، ويجب أن يصبح دور ومسؤوليات وكالات التفتيش المالية أكثر تركيزاً وارتقاءً وعلى وجه الخصوص عندما يصل الأمر إلى تحسين المحاسبة الحكومية الخاصة بالمالية العامة وإدارة الموجودات ومحاربة الفساد الحد من إهدار الموارد وتعزيز التكامل الدولي وتنفيذ المالية العامة وضمان الشفافية وإصلاح الوظائف الإدارية.

ومع وضعه القانوني الدستوري (كما محدد في دستور فيتنام لعام ٢٠١٣)، فقد أظهر جهاز الرقابة العالي تقدما كبيرا من حيث حجم أنشطة التدقيق في الدولة ونوعيتها وفعاليتها وتأثيرها على النظام المالي للبلد، وهذا من شأنه أن يجعل الثقة والتوقعات البرلمانية والمواطنين متساوية على نحو تدريجي. ويدرك جهاز الرقابة الفيتنامي تماما متطلبات آراء الرقابة الدقيقة والصادقة والموضوعية، لذلك، فإن تطوير نظام معايير رقابية عليا وتنفيذه بما يتوافق مع كل من المعايير الدولية للمؤسسات الرقابية والبيئة والظروف العملية في فيتنام أصبح ضرورياً لتعزيز استقلالية جهاز الرقابة الفيتنامي وفاعليته وكفاءته أثناء صقل قدرة المؤسسة وخبرتها وكفاءتها المهنية ووضعها ومصداقيتها وصورتها أمام مجتمع الإنتوساي.

وبالنسبة لفيتنام، يقدم تطبيق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا فرصة قيمة لتوحيد وتحسين الجودة التشغيلية لجهاز الرقابة الفيتنامي على المستوى الكلي والجزئي. ويهدف تطوير نظام معايير الرقابة العليا ضمن الجهاز إلى تحقيق الأهداف التنظيمية الرئيسية كجزء من الخطة الإستراتيجية للمكتب ٢٠١٧-٢٠٢٠، بما في ذلك إكمال الأسس القانونية وتطوير الأدوات والأفراد على نحو أكثر حداثة ومهنية وتنويع عمليات التدقيق وإطراء تحسين شامل على جودة التدقيق والامتثال للمعايير والممارسات الدولية. وفي نهاية المطاف، سيلعب تطبيق هذا النظام الجديد دورا رئيسيا في بناء هيكل مالي عام أكثر شفافية واستدامة.

الشروع بالنظام الجديد

وضع جهاز الرقابة الفيتنامي أول نظام لمعايير الرقابة العليا ونشره عام ١٩٩٩ بيد أنه عُدل ونُقح في جوانب تعكس قيود ونواقص في النظام والوضع القانوني الجديد للمنظمة الدستورية وقانون التدقيق الحكومي المعدل والمتطلبات الناجمة عن الممارسات الرقابية واتجاهات التكامل الدولي.

التزم جهاز الرقابة الفيتنامي بمبادرة تنمية الإنتوساي والمنظمة الآسيوية لأجهزة الرقابة العليا (أسوساي) عام ٢٠١٣ بهدف وضع نظام جديد لمعايير الرقابة العليا يكون علمي أكثر ويعكس أفضل الاعتبارات البيئية في فيتنام وموجه نحو الامتثال بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا، وبعد ثلاث سنوات من البحث والتعاون مع الخبراء ذوي الباع الطويل في مجال الصناعة وبما في ذلك وزارة المالية وزارة المحاسبين العموميين المعتمدين في فيتنام وشركات التدقيق المستقلة الكبرى والجامعات وكبار المدققين في جهاز الرقابة الفيتنامي وضع الجهاز رسميا نظام معايير تدقيق عليا منقحة ومصادق عليها.

أصدر المدقق العام الحكومي النظام المنقح رسمياً مع قائمة شاملة من المعايير والمصطلحات في ١٥ تموز ٢٠١٦. ويتكون هذا النظام الجديد من ثلاثة معايير للتدقيق (تم تصنيفها على أساس "مستويات ٢-٤") لجميع الأنواع الثلاثة من التدقيق - المالي والامتثال والأداء.

- المستوى ٢: المتطلبات الأساسية لتنفيذ وظيفة الرقابة العليا، مثل مدونة الأخلاقيات المهنية ورقابة جودة التدقيق.
- المستوى ٣: مبادئ التدقيق الأساسية كمبدأ أساسي لأنشطة التدقيق الحكومية فضلاً عن المبادئ الأساسية للتدقيق المالي والالتزام والأداء.
- المستوى ٤: أدلة التدقيق: تعليمات تفصيلية حول إدارة مخاطر التدقيق وتحديد الأهمية النسبية للتدقيق وأخذ عينات التدقيق وإجراءات تحليلية وتدقيقية للموازنة الافتتاحية.

تأثير النظام الجديد

من شأن نظام معايير الرقابة العليا المنقح مؤخرا أن يؤثر تأثيراً إيجابياً وعميق على خمس مجموعات رئيسية من المستفيدين، بما في ذلك جهاز الرقابة الفلبيني نفسه ومدققي الحسابات الحكوميين والجهات الخاضعة للتدقيق والجمعية الوطنية وهيئات الحكومة فضلا عن الجمهور.

سيكون هذا النظام، الذي يتألف من مبادئ توجيهية أساسية وأساسية، بمثابة (١) أداة أساسية للمدققين طوال عملية التدقيق (٢) دعم لجهاز الرقابة الفيتنامي في توجيه وفحص ورصد وتقييم أداء المدققين الحكوميين فضلا عن أداء أصحاب المصلحة المعنيين (٣) وسيلة لتقديم المعلومات والإرشادات للجهات الخاضعة للتدقيق بشأن التنسيق والتعاون أثناء عملية التدقيق (٤) مساعدة الهيئات الوطنية والجهات الحكومية والوكالات الإدارية الحكومية وعامة الجمهور في مراقبة أنشطة التدقيق التي يقوم بها جهاز الرقابة الفيتنامي، وبالتالي الارتقاء بشفافية أنشطة التدقيق وضمان دقة وصدق وموضوعية آراء التدقيق وتعزيز الثقة بجودة وتأثير مساعي التدقيق الحكومي.

> **"يمثل تطوير وتنفيذ نظام معايير الرقابة العليا التي تتوافق مع الممارسات والمعايير الدولية التزام مكتب التدقيق الحكومي في فيتنام بمعايرة وتحسين جودة التدقيق والارتقاء بقيمتنا وتأثيرنا".**
>
> **فوك، المدقق العام في فيتنام**

ممارسة النظام الجديد

تتمثل إحدى أهم أولويات منتصف المدة لجهاز الرقابة الفيتنامي في وضع نظام معايير رقابية عليا جديدة موضع التنفيذ. وقد وضع الجهاز خريطة طريق محددة وعملية لتُطبق على النظام بشكل شامل وفعال.

ويتطلب تنفيذ الخطة من مدققي جهاز الرقابة الفيتنامي أن يكونوا على وعي تام بالمعنى الأساسي للمعايير الرقابية العليا قيمتها وأهميتها وأن يكونوا متفتحين لإجراء التغيير والابتكار وعلى استعداد لتطبيق المعرفة المهنية المحدثة ومعايير التدقيق.

وبالمثل، يتعين على الجهات الخاضعة للتدقيق والجمعيات الوطنية والجهات الحكومية والوكالات الإدارية والإشرافية للدولة، والجمهور أيضا أن يكونوا على وعي تام بالوضع القانوني جهاز الرقابة الفيتنامي ودوره ووظائفه في مراقبة ورصد المالية العامة للبلاد. وستسمح هذه المبادرات للجهاز بتنفيذ النظام الجديد بالكامل وتعزز قدراته وتحسن جودة التدقيق الحكومي، وفي نهاية المطاف، تأدية جهاز الرقابة الفيتنامي لمسؤوليته في الحفاظ على هيكل مالي عام وطني شفاف وسليم ومستدام.

المقدمة

يختار مدققي الأداء عموما النهج القائم على النتائج أو المشكلة أو النظام (أو مجموعة منهم) لتيسير سلامة تصميم التدقيق وذلك عملا بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ٣٠٠-٢٦.

في هذه المقالة، تسجل محكمة التدقيق الهولندية تجربتها الخاصة بتدقيق الأداء وفقا للنهج الموجه نحو النظام (والتي يعود تاريخها إلى الثمانينيات) وما يمكن أن تتعلمه أجهزة الرقابة العليا من تلك التجربة في الوقت الراهن، خاصةً تلك الأجهزة التي تسعى نحو بناء قدرات تدقيق الأداء ولكن لا تعرف من أين تبدأ.[١]

لماذا النهج الموجه نحو النظام؟

تركز عمليات تدقيق الأداء، التي تتوافق مع النهج موجه نحو النظام، على حسن سير نظم الإدارة. ولدعم تنمية قدرات تدقيق الأداء في العديد من البلدان، رأت محكمة التدقيق الهولندية أن النهج الموجه نحو النظام يساعد على تركيز التدقيق على المسائل الهيكلية وليس على الحوادث، وعلى الصورة الكبيرة وليس على التفاصيل، وعلى أداء المنظمات الحكومية والعامة وليس على التشريعات.

وقد وجدت محكمة التدقيق الهولندية أن مدققي المالية والامتثال يميلون إلى التفكير بالنواحي التي تعنى بالقواعد والأنظمة، وأن التغيير المطلوب لتدقيق الأداء هو خطوة كبيرة جدا وتحتاج إلى وقت.

ويمكن أن يكون النهج الموجه نحو النظام وسيلة للمساعدة في كلا التخصصين ويقدم طريقة أكثر تأثيرا (قيمة وفائدة) كجهاز رقابي. ويصب النهج التركيز على المشاكل الهيكلية الحقيقية ويقدم نتائج التدقيق ذات الصلة إلى الجهة الخاضعة للتدقيق ويولد رؤية لدى جهاز الرقابة عن القطاع العام والمجتمع.

ولا يركز النهج الموجه نحو النظام في المقام الأول على السياسة أو الأهداف بل على نظم الإدارة التي تعمل على نحو جيد والتي تعد كشرط لسياسات فعالة وكفؤة.

الأمثلة هي الإدارة المالية والتقييم والرقابة ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)

يمكن لهذا النوع من التدقيق أن يستخدم الكميات الوصفية (الذي يساعد أيضا في تحديد مواطن الخطر في النظام) على سبيل المثال:

- ما هو الهدف من النظام؟
- من هم الجهات الفاعلة المسؤولة ضمن النظام؟

- ما هي مسؤوليات كل جهة فاعلة؟
- ما هي القواعد واللوائح والإجراءات ذات الصلة؟
- ما هي الأموال وتدفقات المعلومات ذات الصلة؟

ويشار إليه على أنه تدقيق توضيحي وهو مفيد للغاية. وهنا أسئلة التدقيق تعد ذات طابع وصفي.

يمثل الشكل ١ مثال عن الرسم البياني، وهو يصور نفقات نظام سكك الحديد في هولندا، فضلا عن الجهات الفاعلة

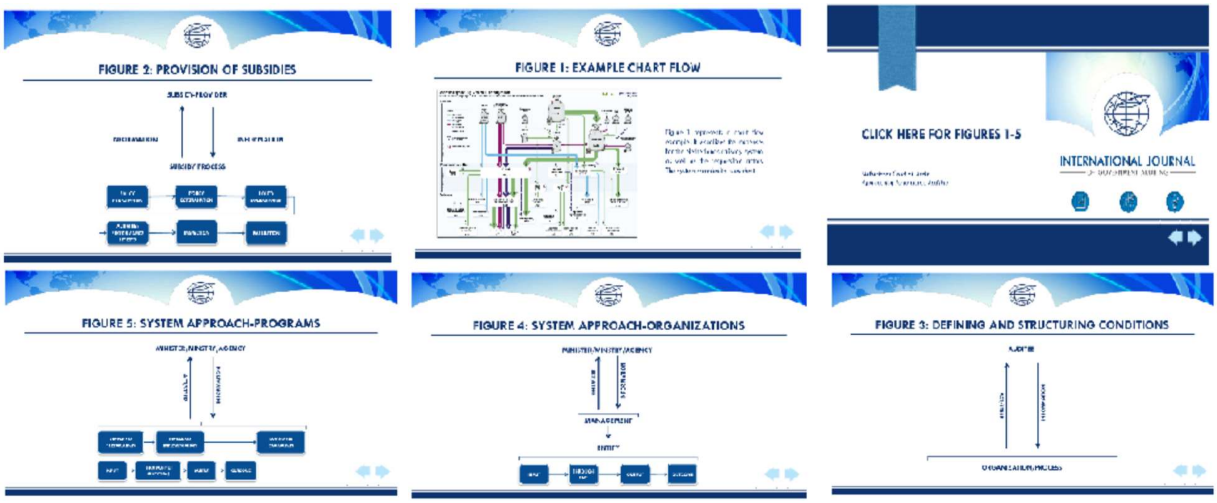

..... ويمكن إكمالها عن طريق أسئلة تقييميه أكثر، لتتضمن:

- إلى أي مدى توجد خطة سليمة؟
- هل هناك نظام مراقبة عالي الجودة؟
- هل المقارنة بين معلومات نظام المراقبة والخطة تؤدي إلى تعديلات، عند الضرورة؟
- هل إن التخطيط والمراقبة والتعديل مسجلة على نحو منهجي تضمن المساءلة إلى أعلى مستوى إداري؟
- هل يتم تقييم العمليات دوريا بطريقة سليمة؟

منهج خطوة بخطوة. من أين نبدأ؟

عندما يتم اختيار موضوع التدقيق على أساس التحليل السليم للمخاطر، فأن وصف النظام قيد التدقيق يعد بداية جيدة ويمكن أن ينجم عنه أيضا تقرير فيه حقائق مثيرة للاهتمام.

على سبيل المثال، في هولندا، البرامج والتدفقات النقدية في بعض الأحيان معقدة للغاية بيد أن وصفا واضحا للنظام (ويفضل أن يكون بهيئة مخططات ورسوم بيانية) يعد مفيد لأعضاء البرلمان فضلاً عن الجهات الخاضعة للتدقيق.

المسؤولة، وواضح فيه تعقيد النظام.

إن خطوة التدقيق الأولى المهمة والمفيدة للمنهج الموجة نحو النظام - عندما يتعلق الأمر بالتدقيق المعياري - هي طرح سؤال يتعلق بما يلي: "ما هي الشروط التي يجب تحقيقها لضمان اقتصاد النظام وكفاءته وفعاليته؟"

يمكن تطبيق هذا المنهج المشروط على مجموعة متنوعة من مواضيع التدقيق مثل المشاريع المملوكة للدولة وبرامج الضمان الاجتماعي ونظام الضرائب والتعليم الحكومي. وفي هذه الحالة، فإن سؤال التدقيق المركزي هو: "إلى أي مدى تفي الجهة الخاضعة للتدقيق بشروط الاقتصاد والكفاءة والفعالية؟" ومن المثير للاهتمام تحديد هذه الشروط وكيفية هيكلتها لجعلها مفهومة في مرحلة مبكرة من أداء المدقق.

استنادا إلى تجربة محكمة التدقيق الهولندية، فان البحث من منظور النظام مفيد جدا عند تحديد وهيكلة هذه الشروط. في بداية مسيرتها اختارت محكمة التدقيق الهولندية الشروع في اتباع منهج موجه للنظام وهو تدقيق أداء على مستوى الحكومة حول إدارة الإعانات (التي نشرت في ١٩٨٩). واعتبر تقديم الإعانات على انه نظاما. (انظر الشكل ٢)

ويخضع هذا المنهج الى المزيد من التطوير والتعميم كما في الشكل ٣. حيث توضع الجهة الخاضعة للتدقيق في الأعلى.

ويعد هذا الامر في غايه الاهمية، اذ ينبغي على مدققي الأداء الاطلاع على الوضع حسب منظور الجهة الخاضعة للتدقيق. فما الذي يتحتم على الجهة الخاضعة للتدقيق فعله لتكون كفوءة وفاعلة؟

ويتضح هنا اثنان من النشاطات:-

- العمل/التوجيه، الذي يوازن في التحرك نحو الاتجاه الصحيح.
- جمع المعلومات المطلوبة والمعتمدة واستلامها في الوقت المناسب.

يمكن ان يهدف العمل وجمع المعلومات الى تنويع المواضيع، اما على شكل منظمات (مثل المؤسسات المملوكة للدولة او المستشفيات او المدارس) او على شكل عمليات (مثل سياسة الإسكان أو برنامج الضمان الاجتماعي أو النظام الضريبي).

ويبين الشكل ٤ الوضع التنظيمي. بدءا من الجزء السفلي يوضح الرسم التخطيطي المؤسسة مع المدخلات والانتاجية والمخرجات والنتائج.

وحيث ان استخدام شركة انشاء الطرق كمثال (العمل على انها مؤسسة مملوكة للدولة)، فقد تتألف المدخلات من مواد اولية (ليس رمل واسمنت واسفلت فحسب بل عمال ايضا). وتعد الانتاجية (العملية) هي انشاء (الطرق والتي تشمل التسوية والتبليط والاسفلت) وتعد المخرجات هي الطريق بحالته الجيدة ويمكن ان تكون النتائج افتتاح منطقة كان من الصعب الوصول إليها في السابق.

وبغية التماشي مع المنهج الموضح في الشكل ٤، فعلى الوزير (او الوكالة المسؤولة) العمل – وضع الاهداف والمعايير لشركة انشاء الطرق- ويجب ابلاغها من قبل ادارة المؤسسة بشان النشاطات والنتائج. بعدها، يتحتم على الوزير او الوكالة اتخاذ الاجراءات التصحيحية في حال اشارت المعلومات الى سبب المخاوف.

ويمكن ايضا استخدام منهاج النظام للعمليات (البرامج او السياسات) وكما مبين في الشكل ٥. وفي هذه الحالة تستخدم دورة سياسات أو برامج معروفة. ويؤخذ بنظر الاعتبار برنامج الضمان الاجتماعي على سبيل المثال. ويتوجب على الوزير أو الوكالة إعداد هذا البرنامج بعناية من خلال:

- تقييم إيجابيات وسلبيات مختلف الأدوات والخيارات.
- وضع أهداف ذكية ومعايير واضحة.
- وضع الموازنة وفقا للطموحات المعلنة.
- أثناء التنفيذ، يجب حماية شرعية وفاعلية المنافع، فضلا عن كفاءة العملية.
- الخطوة الأخيرة هي تقييم اقتصاد وكفاءة وفاعلية برنامج الضمان الاجتماعي نفسه، بما في ذلك متابعة التوصيات لتحسين البرنامج. وهذا يكمل الدورة.

الاستنتاج

يُمهدْ مجتمع الانتوساي موقعا رياديا لاجهزة الرقابة العليا بغية الاستفادة الحقيقية من الخبرات المتبادلة عبر تقاسم الدروس المستقاة من تنفيذ اعمال تدقيق الاداء. أما بالنسبة لمدققي الأداء ممن يفتقر الى الخبرة، فإن الاقتصاد والكفاءة والفاعلية هي مفاهيم مجردة تماما. وعليه، فإن بناء قدرة تدقيق الأداء يشكل تحديا. مع ذلك؛ واستنادا إلى تجربة محكمة التدقيق الهولندية، فأن المنهاج الموجه نحو النظام يبدو وكانه الخطوة العملية الأولى في تحدي عالم تدقيق الأداء.

المراجع

- الملحق الخاص بالمعيار الدولي لاجهزة الرقابة العليا ٣١٠٠ (بناء عمل تدقيق الاداء)

في ذكرى رحيل ساسكيا جي ستوفلنغ

توفيت السيدة ساسكيا جي سوفلينغ، رئيس محكمة التدقيق الهولندية، في ٢٠/نيسان/٢٠١٧ عن عمر يناهز ٧١ عاما. حيث كانت عضوا في المحكمة للفترة من ١٩٨٤ ولغاية ٢٠١٥، وتولت المنصب العالي كرئيسا للمحكمة للستة عشر عاما الاخيرة من مسيرتها المهنية.

سبقت ساسكيا، كما يعرف عنها، سمعتها عندما عينت في مجلس محكمة التدقيق في عام ١٩٨٤. ان عملها في التحقيق البرلماني لمجموعة رين-سشيلد-فيرول وعضويتها في مجلس الشيوخ لحزب العمال الهولندي وموقفها كوزيرة الدولة للداخلية قد اكسبها بالفعل سجلا مثيرا للإعجاب في الإدارة العامة.

انتُخبتْ في عام ٢٠٠٠ كاول شخصية نسائية لرئاسة المحكمة. اذ كانت تمتلك طاقة ليس لها مثيل وخبرة غير عادية، وساهمت شخصيا في تحديث محكمة التدقيق، حيث عملت في كثير من الأحيان وراء الكواليس ووضعت أسس النجاحات اللاحقة التي أدت إلى تحسين الإدارة العامة.

اثارت ساسكيا الاعجاب لعدة اسباب، منها سعيها الى الكمال ونظرتها الثابة في ادق التفاصيل. كانت مصدر إلهام لزملائها ولها موهبة إبداعية لتحديد العلاقات وتطوير المناهج المفاهيمية قبل الاخرين بوقت طويل. واستهلتْ المناظرات العامة في أكثر من مناسبة، وكانت مثارا للتقدير والاعجاب للقيام بذلك.

ومنذ يومها الأول في المكتب، كانت ساسكيا مهتمة بالأداء الحكومي ومسؤوليته عن ضعف أعضاء المجتمع. ووضعت مسار لمحكمة التدقيق لتدقيق أداء القطاع العام في ميادين التعليم والرعاية والأمن، واكتسبت المحكمة تحت قيادتها ثروة من الخبرة في هذه المجالات.

تمتعت ساسكيا بنظرة ثاقبة تجاه العلاقات الاجتماعية والسياسية وكثيرا ما تولتْ زمام المبادرة للقيام بنشاطات جديدة. وكان عملها داخل مجتمع التدقيق الدولي استثنائيا. وقد شهدت بدايات العديد من النشاطات المبتكرة التي وسّعتْ من نطاق الأجهزة الرقابية وجعلتهم على مقربة من المواطنين.

كما عززتْ الروابط بين مؤسسات التدقيق. وفي عام ١٩٩٢، أنشأت مجموعة عمل التدقيق البيئي التابع للمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الانتوساي)، وفي عام ٢٠٠٢، انشأت مجموعة العمل التابعة للمنظمة الأوروبية لأجهزة الرقابة العليا، مع التركيز على إدارة تكنولوجيا المعلومات.

وفي أعقاب تسونامي عام ٢٠٠٤ في المحيط الهندي، تولتْ زمام المبادرة لزيادة شفافية تدفق المساعدات. وقد وضعت مبادرتها لاداة التقييم الذاتي لنزاهة الاجهزة الرقابية نزاهة الإدارة العامة ودور مؤسسات التدقيق على المسار الصحيح.

وبصفتها رئيسة الشبكة الإقليمية الأوروبية، ألهمت اليوروساي بأن تكون أكثر ابتكارا وإبداعا. وكانت رائدة في التعاون مع مؤسسات التدقيق في المنطقة العربية. إن الاحترام الكبير الذي تتمتع به دوليا وسحرها الشخصي مكّنها من عمل المستحيل.

بعد تقاعد ساسكيا كرئيس لمحكمة التدقيق في عام ٢٠١٥، أعلن رئيس الوزراء، مارك روت، عن تخصيص "جائزة ستيفلينغ المفتوحة للبيانات"، وهي جائزة سنوية تمنح لأول مرة في عام ٢٠١٦ للمبادرات العامة التي تعزز استخدام البيانات المفتوحة أو توضحها أو تشجعها.

خصصت هذه الجائزة على شرف ساسكيا جَراء اهتمامها في كل ما يتعلق بمجتمع المعلومات الحديثة. اذ توصف في بعض الأحيان بانها "نموذج لاهاي الملهم للتكنولوجيا الرقمية"، وحذرت من خطر فقدان الحكومة السيطرة على التكنولوجيا الرقمية. وأوضحت أنه مع وجود الكثير من مصادر المعلومات المتاحة للجمهور، أصبح من المهم للحكومة ان تكون شفافة. وشبهت ساسكيا الثورة الرقمية باختراع الطباعة.

واتسمتْ بتخفيف حدة التوتر اما بتعليق بارع أو بطرفة مضحكة، وفي أكثر المناسبات الخاصة غالبا ما تفاجأ الناس باهتماماتها الشخصية.

كان العمل مع ساسكيا شرفا عظيما، ومعرفتها هبه. سنشعر بخسارتها الابدية كلما تذكرناها.

مؤتمر اليوروساي يركز على استخدام المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا وتعزيزها

استضافت محكمة الحسابات التركية المؤتمر العاشر للمنظمة الأوروبية لأجهزة الرقابة العليا في اسطنبول، تركيا للفترة من ٢٢-٢٥/ ايار/ ٢٠١٧.

وتضمن موضوع المؤتمر لهذا العام "تطبيق المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا: تحديات وحلول التحسين" – حيث توجه المشاركون نحو اكتشاف الطرق التي تمكن من تعزيز المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا لتحسين خدمة مصداقية القطاع العام ونوعيته.

إن المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا مهمة للغاية بالنسبة للأجهزة الرقابية، حيث أنها تقدم إطارا وتوجيها للأجهزة الرقابية في العمل التدقيقي الذي يتطلب مستوى عال من الكفاءة الفنية والتنظيمية والمهنية. إن اعتماد وتطبيق المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا المناسبة والفاعلة أمر أساسي لتعزيز الأجهزة الرقابية القوية والمستقلة.

وحضر المؤتمر حوالي ١٧٠ مشاركا من ٥١ بلدا(بما في ذلك ٤١ جهاز رقابي عضو في اليوروساي و ١٠ دول مراقبين وضيوف) وتضمن المؤتمر اجتماعين لمجلس الإدارة، حيث تمت الموافقة على انضمام الأجهزة الرقابية لكل من بولندا ولاتفيا كأعضاء في مجلس الإدارة، وجلستان كاملة النصاب انتُخبْ فيها الجهاز الرقابي في الجمهورية التشيكية رئيسا لمؤتمر اليوروساي المقبل، واقامة عدة ورش عمل وحلقات دراسية بشأن هذه المواضيع مثل القضايا الناشئة والتنمية المستدامة.

وسلمتْ محكمة التدقيق الهولندية زمام الامور إلى محكمة الحسابات التركية. وتعهدت محكمة الحسابات التركية، التى ستتولى رئاسة اليوروساى للسنوات الثلاث القادمة، بتنفيذ المبادرات المهمة، بما فى ذلك تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة لليوروساي. وأكد السيد سيت أحمد باس، رئيس محكمة الحسابات التركية، أن المحكمة تخطط أيضا لإنشاء يوروساي أكثر نشاطا وديناميكية.

وخلال هذا الحدث، تم اقتراح الأهداف الاستراتيجية الجديدة لليوروساي، التي يعتقد السيد أرنو فيسر، رئيس محكمة التدقيق الهولندية انها "لبّنات بناء لوسيطٍ يتسم بالمعرفة وسرعة الاستجابة والذكاء".

وتضمن إعلان اسطنبول، الذي يتألف من النتائج والتوصيات الصادرة عن جلسة العمل، اختتام المؤتمر، وهو متاح على الموقع الالكتروني .www.eurosai2017.org

"التحديثات المتاحة " بشأن أحداث "نعم"

بقلم كرسلن كيفي، مكتب التدقيق الوطني لاستونيا،

قبل بضع سنوات، نشأت فكرة عظيمة في المنظمة الأوروبية لأجهزة الرقابة العليا (اليوروساي)، وهي فكرة أثبتت أنها تتناسب تماما مع الموظفين الشباب في اجهزة الرقابة العليا، وأدت هذه الفكرة إلى تحقيق اثنان من الحداث الناجحة وهي – مؤتمرات شباب اليوروساي (نعم) .

ويواصل موظفو مكتب التدقيق الوطني الاستوني في تحقيق نجاحات (نعم)، وهم يستعدون لاستضافة المؤتمر الثالث لحملة "نعم " للفترة من ١١-١٤ أيلول ، ٢٠١٧، في تالين، استونيا .

ويعد الابتكار، وهو أحد القيم الرئيسية لليوروساي، دافعا لمبادرة نعم. فنحن نشهد عصرا يمكن وصفه بعصر النمو الهائل ووفرة البيانات، حيث تؤدي إلى تغييرات جوهرية تطرأ على كل ما حولنا - الاتجاهات نحو الاتصال والعولمة وسبل الوصول المتاحة. وقد دُمجتْ التقنيات الرقمية في حياتنا اليومية عن طريق استخدام التكنولوجيا الرقمية. كل هذا له اثرا بالغا على عمل أجهزة الرقابة العليا، ايضا !

وستكون "التحديثات المتاحة" الموضوع الرئيسي لمؤتمر "نعم" الثالث، وهو يرمز إلى الحاجة المستمرة للتحسين، والتي تمثل ضرورة لكل مدقق، الى جانب التطورات الحاصلة في المعالجة الرقمية وزيادة حجم البيانات. ومن خلال تبادل الأفكار وقصص النجاح والممارسات الناجحة، يمكننا إيجاد المزيد من الطرق لتحسين عملنا وتحديث عملنا التدقيقي. ومن يستطيع استخدام كافة البيانات على نحو افضل سوى الأشخاص الذين اعتادوا عليها ؟!

وخلال شهر أيلول، سنمضي أربعة أيام في نشر الأفكار وتبادل الخبرات والشبكات. ان احدى أفضل السمات بشأن المؤتمر"نعم" هو أنه في الواقع يعتمد على مساهمات المشاركين! وإلى جانب العروض الرئيسية والنقاشات الجماعية، سيكون هناك عدد من حلقات العمل التي تم تطويرها وإدارتها من قبل المهنيين الشباب أنفسهم

وسوف نبحث عن الفرص التي يقدمها عصر المعلومات وكيفية استخدام هذه الفرص الى حد ما. وستُنظمْ نوع خاص من جلسة العصف الذهني، وورشة عمل فكرية، لتشجيع المشاركين على ابتكار أفكار جديدة واقتراحها وتطويرها بشان حلول تخص مختلف القضايا الاجتماعية الملحة باستخدام مجموعة كبيرة ومتاحة من البيانات .

وسيُخصصْ يوم كامل لتقاسم تجربة المشاركين مع البيانات في جميع الأشكال، سواء كانت جمع البيانات او إحصاءات اوتحليل او تصويرمرئي .. سمّها ما شئت !

في نهاية المؤتمر، سنحاول القاء نظرة مستقبلية ومناقشة مستقبل الحوكمة الإلكترونية برمتها، وخاصة تأثير مجتمع المعلومات المتاحة وأثر أجهزة الرقابة العليا.

"نعم" ليس مجرد مؤتمر. بل هو شبكة من الشباب المتحمسين والمهنيين، مدفوعا بالابتكار والشجاعة في التفكير الخلاّق مفعما بروح "نعم"! ونأمل أن الأفكار التي نوقشت في مؤتمر "نعم" تلهم جميع المشاركين، وأن نشاط مؤتمر "نعم" متواصل في الانتشار داخل مجتمع أجهزة الرقابة العليا !

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع "نعم" ٢٠١٧ أو الاتصال بالمنظمين على عنوان البريد الالكتروني التالي yes2017 @ riigikontroll.ee.

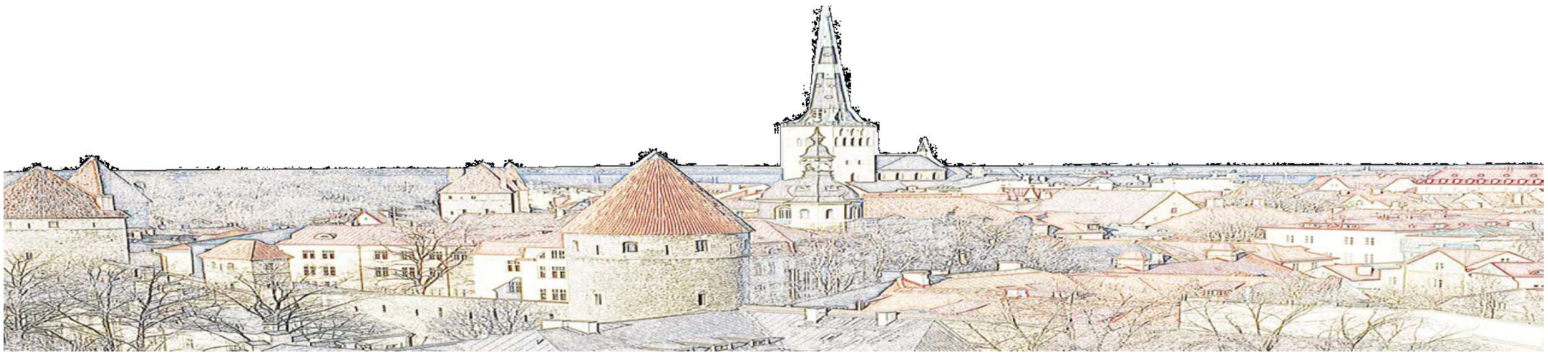

اطلاق لجنة تقنيات المعلومات والاتصالات التابعة لمنظمة اجهزة الرقابة العليا لدول امريكا اللاتينية والكاريبي (الاولاسيف) لمنصة الاستقصاء الاحصائي الاليكترونية.

اطلقت لجنة تقنيات المعلومات والاتصالات التي يترأسها د. فرانسيسكو جاي فيرنانديز – المدقق الوطني في جمهورية الارجنتين منصة استقصاء احصائي اليكترونية لتعزيز قدرات اجهزة الرقابة العليا في مجال جمع البيانات وعمليات االاستقصاء .

حللت اللجنة عدداً من الخيارات واختارت منصة اليكترونية غير مكلفة لاجراء دراسات الاستقصاء الاحصائي في اعداد ونشر دراسات الاستقصاء الاحصائي الاليكترونية وجمع الاجابات وإعداد الاحصاءات وتصدير البيانات الناتجة الى التطبيقات الاخرى. وتتوافق البرمجيات كذلك مع البنية التحتيةالتكنولوجية المستخدمة من الامانة العامة لمنظمة اجهزة الرقابة العليا لدول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (الاولاسيف).

خلال الاجتماع السادس والعشرين للجمعية العمومية لمنظمة اجهزة الرقابة العليا لدول امريكا اللاتينية والكاريبي (الاولاسيف) الذي انعقد في بونتا كانا - جمهورية الدومينيكان في ايلول ٢٠١٦، عُممت دراسة استقصائية اولية والكترونية باستخدام هذه المنصة الجديدة لتعريف المشاركين بالبرنامج وقياس مدى اطلاع المشاركين على نشاطات اللجنة.

وتقوم اللجنة حالياً باعداد الوثائق الاصولية اللازمة للموقع الالكتروني للدراسات الاستقصائية http://encuestas.olacefs.com من اجل توفير اطار مرجعي لمعالجة الطلبات بضمنها القبول والتسجيل والانسحاب و التعديلات والتقارير.

اكد السيد فيرنانديز قائلاً: "تسعى اللجنة الى جعل هذا المنصة وسيلة لاستخدام نظام استقصاء احصائي اكثر مرونة وكفاءة باستخدام التكنولوجيا".

إصدار جديد حول تحسين الانفاق العام.

قدم رئيس الجهاز الرقابي العالي السلفادوري – السيد رودريغو انطونيو براهونا ايسكلانت مع المدقق العام في الجهاز الرقابي العالي الارجنتيني ورئيس لجنة منظمة اجهزة الرقابة العليا لدول امريكا اللاتينية والكاريبي حول الحوكمة الرشيدة – السيد جيسيس رودريغز كتاباً جديداً في حفل الاعلان عن الكتاب في سان سيلفادور – السلفادور في اواخر اذار/مارس ٢٠١٧.

يهدف الكتاب الموسوم "تدقيق وجودة النفقات العامة في دول امريكا اللاتينية والكاريبي – دور البرلمان واجهزة الرقابة العليا" الى تحسين جودة النفقات العامة في دول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويستند الكتاب الى البحث في مجال الحوكمة المالية الرشيدة وقد اعد من خلال دراسة مقارنة لسبع دول هي تشيلي وكولومبيا والسلفادور وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وجمهورية الدومينيكان لتقصي دوري البرلمان واجهزة الرقابة العليا في دورات الموازنة فضلا عن المشاركة في تحسين جودة النفقات العامة.

والكتاب مقسم الى ثلاثة اجزاء :

- الجزء الاول: يقدم الاساس المفاهيمي لجودة النفقات العامة وامكانية مساهمة البرلمان واجهزة الرقابة العليا في تعزيزه.
- الجزء الثاني: يُعنى بدراسات الحالة المحددة والممارسات السليمة
- الجزء الثالث : يقدم الاستنتاجات والتوصيات

الباحثون: دافينا ديميتروفا ونيلسون شاك يالتا وسلفادور ديلغادو – غارزا.

المحررون: رينهارد انغل وبيتر دينغير وماوريسيو غاراسيا مورينو.

وجاءت جهود البحث لهذا الكتاب ضمن مشروع الوكالة الالمانية للتعاون الدولي "دعم السياسة المالية في السلفادور". وشارك في التصميم المنهجي والمفاهيمي للدراسة اعضاء من فريق بحث شركة ايكوريز للخدمات الاستشارية والبحث الاقتصادي (والذين اجروا البحث الميداني بشكل كامل) فضلا عن موظفي الوكالة الالمانية.

مجموعة عمل الانتوساي حول التحديث المالي والإصلاح التنظيمي تضيف اجتماعاً و ورشة عمل في واشنطن العاصمة

تواصل مجموعة العمل المعنية بالتحديث المالي والإصلاح التنظيمي التابع للمنظمة الدولية لاجهزة الرقابية العليا (الانتوساي) احراز تقدم كبير في تعزيز التشارك المعرفي وتعزيز قدراتها.

وخلال الاجتماع السنوي الرابع لمجموعة العمل الذي عُقد في واشنطن العاصمة للمدة من ٩ -١٠ آيار /مايو ٢٠١٧، سنحت لسبعة عشر عضواً من الاجهزة الرقابية، بما في ذلك ممثلين من جهازي ألمانيا وباكستان اللذين انضما حديثا لمجموعة العمل– فرصة التشارك المعرفي واكتساب الخبرات.

وتبادلت الأجهزة الرقابية العليا من النمسا والصين ومحكمة المدققين الأوروبية وألمانيا وهولندا والولايات المتحدة الخبرات واطلعت على اعمال التدقيق على القطاع المالي والتدقيق الموازي.

وكجزء من الجهود المتواصلة لمجموعة العمل الرامية الى إقامة علاقات مع لجان وضع المعايير الدولية، ناقش مسؤولون من لجنة بازل للرقابة المصرفية وصندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي الجهود الحالية لتعزيز القطاع المالي وعرض السبل التي يمكن للأجهزة الرقابية ولجان وضع المعايير أن تتعاون بها مع بعضها البعض أو تكمل بها عمل بعضها البعض .

واستجابة للطلبات الكثيرة من الأعضاء، ضيّف مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي ورشة عمل تكميلية مباشرة عقب الاجتماع السنوي. وقد نُظمت ورشة العمل هذه لتوعية المشاركين باستخدام المعايير في تدقيق القطاع المالي وتعزيز عملية تبادل التقنيات والممارسات فضلا عن تحديد وتقييم مصادر أخرى (بين الدول على سبيل المثال) للمعايير المحتملة.

وخرجت ورشة العمل بآراء وتعليقات إيجابية وتطلع المشاركون إلى تهيئة فرص تدريب مماثلة في المستقبل.

مجموعة عمل الانتوساي حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات تجتمع في كوريا.

اجتمعت مجموعة عمل الانتوساي حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات في سيؤول، جمهورية كوريا للمدة من ٢٢ - ٢٣ آيار/ مايو ٢٠١٧.

وقد ضيّف الجهاز الرقابي الكوري الاجتماع السادس والعشرين لمجموعة العمل والذي ضم ٥٤ ممثلا من ٢٧ جهاز رقابي. و حضر الاجتماع رؤساء الأجهزة الرقابية لكل من بوتان وفيجي وهنغاريا والهند، وكذلك نائب رئيس مجلس إدارة جهاز الرقابة في إندونيسيا.

ورحب السيد هوانغ تشان هيون، رئيس الجهاز الرقابي الكوري (في الصورة اليمنى) بالمشاركين.

حيث تحدث قائلاً: "إن تطوير تكنولوجيا المعلومات سيكون بمثابة فرصة جديدة لجميع الأجهزة الرقابية لتحقيق قفزة إلى الأمام. ولكي تتمكن الأجهزة العليا للرقابة من الاستجابة بشكل استباقي لمثل هذه التغييرات علينا تعزيز تقنيات تدقيق تكنولوجيا المعلومات وارشاداته".

كما أفصح رئيس جهاز التدقيق والفحص الكوري عن العديد من الأساليب التي يطبقها جهاز التدقيق والفحص الكوري، والتي أدت إلى إنجازات كبيرة في مجال التدقيق، مثل "نظام إدارة التدقيق الإلكتروني"، وهو نظام مصمم للإشراف على جميع البيانات ومعالجتها بشكل شامل. بالإضافة إلى ذلك، استحدث جهاز التدقيق والفحص الكوري مؤخرا إقسما خاصاً بتدقيق تكنولوجيا المعلومات بهدف ضمان المهنية.

وشكّل الاجتماع فرصة للمساهمة في تطوير مجال تدقيق تكنولوجيا المعلومات وتسهيل تبادل المعرفة والخبرة في مجال التدقيق ووجهات النظر الفردية لأجهزة الرقابة العليا على صعيد عدة موضوعات مثل الأمن الالكتروني وتحليل البيانات الضخمة وتقنيات التدقيق الناشئة. واستثمرت المجموعة أيضا الحدث الذي استمر يومين لمناقشة خطة عمل ٢٠١٧-٢٠١٩ لتطوير قدرات وادلة عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

لمزيد من المعلومات يرجى مراسلة الجهاز الرقابة العالي الكوري على العنوان التالي:

koreasai@korea.kr أو زيارة الموقع الالكتروني لجهاز التدقيق و الفحص. http://english.bai.go.kr/

فريق عمل الاوروساي حول التدقيق على البلديات يعقد أول اجتماعاته

عقد فريق العمل المعني بالتدقيق التابع للاوروساي اجتماعه في ١١ و ١٢ أبريل / نيسان ٢٠١٧ في فيلنيوس- ليتوانيا. وتجمع تسعة وأربعون ممثلا من الأجهزة الرقابية المالية العليا التي تمثل ٢٥ بلداً من الاوروساي لبناء قاعدة العمل المستقبلية لفريق المهام.

وتمت مناقشة برنامج عمل ٢٠١٧ – ٢٠٢٠ وإقراره خلال الاجتماع الافتتاحي وقد شمل نشاطات التخطيط وتقاسم المسؤوليات وتحديد المواعيد النهائية وبيان الأهداف الإستراتيجية، وهي:

- تبادل أفضل الممارسات والخبرات للوصول إلى نتائج التدقيق التي لها تأثير كبير على تحسين إلادارة المالية العامة.
- جعل نظام التدقيق الخارجي على البلديات أكثر كفاءة.
- تشجيع عمليات التدقيق التعاونية.

وساهم كل عضو من فريق العمل في تحديد مبادئ العمل خلال جلسة افردت لهذا الغرض من الاجتماع الافتتاحي. وتعد الحنكة والقدرة على الابتكار والمشاركة الفاعلة وإحترام اعتبارات الافراد والفريق والسعي الى الحداثة والابتكار قيما أساسية للمساهمة بفاعلية وكفاءة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

كما تم تكليف أعضاء الفريق بتحديد خصائص التدقيق على البلديات الذي يختلف عن أنواع التدقيق الأخرى وبيان الكيفية التي ستسهم فيها نشاطات فريق العمل في اضافة قيمة. وتم تحديد أربعة جوانب رئيسية الا وهي التعقيد والخصوصية والانفتاح والمساءلة واستخدام البيانات – وكلها تسهم مجتمعة في جعل عمليات التدقيق على البلديات ذات خصوصية فريدة.

وهذا التفرد يخلق المجال ويوفر إمكانيات لا نهاية لها أمام فريق العمل لإضافة قيمة للمدققين وأجهزة الرقابة العليا ومجتمع التدقيق ككل. ويتحدد التعقيد بعدد البلديات الكبير في كل بلد وبمجموعة واسعة من الخدمات المقدمة للمواطنين والعديد من المهام البلدية والتي غالبا ما تتداخل مع الوظائف الحكومية. اما الخصوصية فهي الكم الهائل من وحدات نظام التدقيق على البلديات مثل أجهزة الرقابة العليا والمدققين الخارجيين والداخليين والتابعين للقطاع الخاص إلى جانب التباين بين هذه الوحدات بما في ذلك مختلف صلاحيات التدقيق والأهداف والمهام. ونعني بالانفتاح الرغبة (والقدرة) في تبادل المعلومات الهامة والتعامل مع المشاكل بشكل متكامل على جميع المستويات. اما المساءلة واستخدام البيانات فهي الحاجة إلى خلق ثقافة المساءلة واستخدام البيانات من الحسابات المحلية والبيانات المالية والتي يمكن تشجيعها عبر أعمال التدقيق على البلديات.

واقر مجلس إدارة الاوروساي في لوكسمبورغ في حزيران/يونيو ٢٠١٦ مبادرة مكتب التدقيق الوطني لجمهورية ليتوانيا لتشكيل فريق عمل الاوروساي حول التدقيق على البلديات. وتخلق الموافقة، استنادا إلى بيانات مكتب التدقيق الوطني التي تكشف عن أهمية مجال التدقيق على البلديات وضرورة تركيز المزيد من إلاهتمام على إجراءات السياسات متعددة المستويات والبيانات المحلية، سبلا منبثقة من المستوى المحلي لتحقيق الأهداف العالمية. وتؤدي الحكومات المحلية أدوارا حاسمة في تحقيق الرفاهية للمواطنين ويسعى فريق عمل الاوروساي إلى تحويل نظم التدقيق الخارجي على البلديات إلى أنظمة أكثر كفاءة. ويرأس مكتب التدقيق الوطني في ليتوانيا فريق العمل هذا وهو موقن بان هذا التعاون سيعود بالفائدة على اجهزة الرقابة العليا في التخطيط لعمليات التدقيق على الحكومات المحلية وتنفيذها، فضلا عن إدخال تحسينات مناسبة على نظم تدقيق على البلديات الحسابات في بلدان الاوروساي .

وسيضيف الجهاز اللاتيفي بصفته عضو في فريق العمل حلقة دراسية حول التدقيق على البلديات في ٥-٦ تشرين اول /اكتوبر ٢٠١٧ في ريغا –لاتيفيا لتناول مسألة :القيمة المضافة من الاعمال الرقابية للجهاز الرقابي التي تُجرى في البلديات المحلية ومعياري الفائدة والكفاءة عند استخدام موازنات البلدية المحلية .

ولمزيد من المعلومات عن فريق العمل،يرجى زيارة الموقع الالكتروني www.vkontrole.lt/tf/ أو مراسلة الفريق على البريد الاليكتروني eurosai.tfma@vkontrole.lt.

نشاطات مجموعة عمل الاوروساي المعنية بتدقيق الأموال المرصدة لمواجهة الكوارث والنكبات

عقدت مجموعة العمل حول تدقيق الأموال المرصدة لمواجهة الكوارث والنكبات التابعة لمنظمة الاوروساي اجتماعها في روما - إيطاليا. ولقد ترأس الاجتماع جهاز الرقابي لجمهورية أوكرانيا، بمساعدة محكمة التدقيق في جمهورية ايطاليا، حيث شارك فيه ممثلون من ١٥ جهاز رقابي، فضلا عن الخبراء الذين تمت دعوتهم من الأجهزة الرقابية في جمهوريتي التشيك وإندونيسيا.

وتبنى المشاركون مواقف مشتركة للتعاون في إطار عمليات التدقيق الدولية بشأن المواضيع الأكثر ارتباطاً بهذه المجموعة، إلى جانب المصادقة على التقرير نشاط مجموعة العمل للمدة من ٢٠١٥-٢٠١٧، فضلاً عن الاتفاق على مسودة خطة النشاطات الإستراتيجية للمجموعة للمدة من ٢٠١٧-٢٠٢٠.

و تتألف مجموعة العمل التي تأسست في حزيران/يونيو ٢٠١٤ في مؤتمر الاوروساي التاسع من الأجهزة الرقابية لعشرين بلد. وتتلخص مهمة مجموعة العمل في تنسيق جهود الأجهزة الرقابية الأوروبية وتوطيدها لمساعدة الحكومات على استحداث أدوات فاعلة وكفوءة لمنع العواقب المرتبطة بالكوارث والنكبات والحد منها.

وشملت نشاطات مجموعة العمل خلال المدة من ٢٠١٥-٢٠١٧ ما يلي :

- إكمال عمليتي تدقيق دوليتين.
- الشروع بثلاث عمليات تدقيق دولية جديدة في مجالات هامة.
- تدقيق متابعة سنوية على تنفيذ التوصيات المرتبطة بالتدقيق الدولي المنسق لصندوق "مأوى" تشيرنوبل.
- إعداد حلقات دراسية والتي تشمل تنفيذ الارشادات حول تدقيق المعونة المرتبطة بالكوارث (المعايير الدولية٥٥٠٠-٥٥٩٩) في نشاطات الأجهزة الرقابية، والعمل على إعداد توصيات بالممارسات الجيدة بشأن أعمال التدقيق في مجال الوقاية من الفيضانات والحد من عواقبها.

وتشير النتائج إلى بداية ناجحة وأساس لوضع اتجاهات إستراتيجية سليمة حتى عام ٢٠٢٠. حيث حددت مجموعة العمل ثلاثة أهداف إستراتيجية لعام ٢٠٢٠ الا وهي التعاون المهني والتطوير المهني والمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويساهم تنفيذ خطة النشاط الاستراتيجية في تنفيذ خطة الاوروساي الاستراتيجية للاعوام ٢٠١٧-٢٠٢٣ وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للإنتوساي الواردة في خطتها للاعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢، والإيفاء بأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة .

وستواصل مجموعة العمل التشارك المعرفي عن طريق تنظيم فعاليات تدريبية واستشارية واقامتها فضلا عن أعمال التدقيق الدولية في المجالات الاكثر صلة بالمجموعة. كما ستركز المجموعة على تعزيز ودعم تطبيق المعايير الدولية للأجهزة الرقابية (لا سيما سلسلة ٥٥٠٠) لزيادة التطوير المهني والمساعدة في بناء القدرات المؤسسية. واسهاماً من مجموعة العمل في تحقيق اهداف التنمية المستدامة فستتخذ التدابير لمتابعة الجهود البلدان الرامية إلى تنفيذ أجندة ٢٠٣٠.

ولمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الاليكتروني التالي:
http://www.ac-rada.gov.ua/control/eurosai/en
أو البريد الالكتروني .rp 17@ac-rada.gov.ua

ندوة عن البيانات الضخمة والاستدامة

"التدقيق مهنتنا والمعلومة عَصَبُها". بهذه الكلمات عبر السيد ويسلي فاز سيلفا من الجهاز الرقابي لدولة البرازيل عن جوهر الندوة الرابعة والعشرين للامم المتحدة والمنظمة الدولية للأجهزة الرقابية (الانتوساي) والتي عقدت في فيينا - النمسا، للفترة من ٣١ آيار/مايو ولغاية ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٧.

حيث اتفق قرابة ١٥٠ مشاركا من أكثر من ٧٠ جهاز رقابي ومؤسسة دولية، بما في ذلك قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية وشراكة الموازنة الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي على مبدأ التشارك المعرفي وتبادل الخبرات بواسطة التكنولوجيا الرقمية والبيانات المفتوحة واستخراج البيانات لوضع الأساس لرصد التقدم المحرز نحو تنفيذ اهداف التنمية المستدامة

تناول هذا الحدث الذي استمر ثلاثة أيام العديد من العروض ومناقشات المائدة المستديرة المثمرة، والتي خلصت بحسب ما يراه الرئيس الفني للندوة السيد كريس ميهم من مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي، إلى محورين رئيسيين هما: (١) ان مجتمع التدقيق يشهد تغيراً و(٢) ان التكنولوجيا الرقمية تؤثر تأثيرا عميقا على الخدمات الحكومية و التدقيق.

> "التدقيق مهنتنا والمعلومة عَصَبُها"
>
> *السيد ويسلي فاز سيلفا / الجهاز الرقابي في البرازيل*

وذكر السيد الحسني ثيرنو بارو من الجهاز الرقابي لدولة السنغال إلى إن متطلبات الديمقراطية، في وقتنا الراهن، المقترنة بمبدأ اعتماد اقتصاداتنا على بعضها البعض قد زادت من أهمية الانفتاح ونشر البيانات العامة. وأشار السيد بارو أيضا إلى أن الأجيال القادمة ستتولى دفة الريادة لعملية التغيير.

وتتطلب هذه البيئة المتغيرة من مجتمع التدقيق التكيف على صعيد العديد من المستويات. وقد اشار السيد جيسوس نييتو مونوز، من محكمة المدققين الاوروبية، بأنه يتعين على المدققين "المضي قدما وتحقيق قفزة نوعية وعدم الاقتصار على التكنولوجيات الجديدة فحسب، بل تبني العقلية الرقمية ايضا".

وقد تجسد ذلك في العرض الذي قدمه الجهاز الرقابي الباكستاني مشيراً الى أن على المدققين الان أكثر من أي وقت مضى مواكبة التطورات الحديثة لصقل مهاراتهم.

علاوةً على ذلك، فإن التطور المستمر في محيط المدققين يدفعهم إلى الكشف عن مناهج جديدة، وهذا ما أكد عليه السيد براسينجيت موخرجي من مكتب المراقب والمدقق العام في الهند، و وافقه الرأي السيد فيليب برادبورن من مكتب التدقيق الوطني للمملكة المتحدة.

ونوه برادبورن إلى إن عمليات التدقيق يجب أن تتسم بالسرعة والكلفة المنخفضة وان تضيف قيمة مع تقليل النفقات والامر ليس قولا فقط بل "فعلا ايضا!" مستشهداً ببرمجيات استخراج البيانات وجمع البيانات والمنطق الضبابي كأمثلة على المبادرات الاخيرة لمكتب التدقيق الوطني للمملكة المتحدة.

فلقد بدأت العديد من الأجهزة الرقابية بالاستثمار في توريد البيانات عند إجراء عمليات التدقيق. واستخدم الجهاز الرقابي لجنوب أفريقيا عملية استخراج البيانات في تحقيقات الخاصة بالاحتيال، وأدرج الجهاز الرقابي لسلطنة عمان الأدلة الجنائية الرقمية في عمليات التدقيق الرامية إلى مكافحة الفساد. وقد أنجز مكتب المدقق العام في كندا قدرا هائلا من العمل باستخدام النهج القائم على العينات وتحليلات النصوص، وربط الجهاز الرقابي البرازيلي الخبراء الفنيين بالمدققين في الخاصة عمليات التدقيق خاصته.

إن مفهوم البيانات الضخمة يجلب معه فرصاً كبيرة، بما في ذلك التحديث والنتائج في الوقت المناسب، وقدرات التنبؤ والتفاعل. وأشارت السيدة تاتيانا غوليكوفا، رئيسة غرفة الحسابات في روسيا الاتحادية إلى القدرة على الرصد المستمر لأنشطة التدقيق عن طريق الاتمتة. واستشهد الجهاز الرقابي الألماني بالمعلومات المباشرة للمواطنين باعتبارها تحقق فوائد إضافية عند استخدام آليات ومنهجيات البيانات في عصر الإدارة الرقمية هذا.

بيد إن العمل في بيئة رقمية يمكن أن يؤدي أيضا إلى تحديات كبيرة في مجالات عدة مثل الوصول إلى البيانات وجودتها وزيادة التوقعات والقدرات الفنية الموارد البشرية.

وبالإضافة إلى التحديات المشتركة المذكورة شخّصت محكمة التدقيق النمساوية عقبات محددة مرتبطة بمعالجة وعرض كميات كبيرة من البيانات. وعلى الرغم من المخاطر المحتملة لهذا الكم الهائل من المعلومات والتحليلات، فإن محكمة التدقيق النمساوية ترى بأن استخراج البيانات وتحليلها في عمليات تدقيق الأداء يمكن أن يفضي الى رؤى جديدة، ويمكن للأجهزة الرقابية المساعدة في "اكتشاف كنوز معرفة خفية".

وأتاحت المناقشات والعمل في توريد البيانات للحاضرين العديد من الأفكار حول الطرق المحتملة لاستخدام أدوات وتقنيات البيانات لدعم مجموعة واسعة من وظائف التدقيق بما في ذلك تدقيق أهداف التنمية المستدامة - وهي أولوية منظمة الانتوساي – حيث تزايد الطلب على الأجهزة الرقابية لتلعب دورا اكبر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة نظرا لما انطوت عليه معايير الإنتوساي الأخيرة، وقرار الأمم المتحدة من دعوة الدول إلى تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية وبناء القدرات فيها. كما تجسدت أهمية الأجهزة الرقابية في اجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ، حيث تعد الأجهزة الرقابية عنصراً أساسياً في تنفيذ الاهداف السبعة عشر التي تهدف إلى تغير العالم.

وتعتقد السيدة ماريون بارتيليمي، مديرة قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة أن الأجهزة الرقابية قادرة على تقديم تقييمات مختلفة كما أنها تعد إطار عمل الإنتوساي فرصة للعمل معا من أجل النهوض بالمنهجيات وإدراج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العمليات.

إن إطار عمل نهج الإنتوساي، الذي يتألف من أربعة أساليب، يعمل بمثابة خريطة مصممة للمساعدة في المضي قدما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بنجاح.

إن المناهج الأربعة المبينة في إطار العمل هي كالآتي:

- المنهج ١ - تدقيق أنظمة المتابعة الوطنية
- المنهج ٢- تدقيق أداء البرامج التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- المنهج ٣- تقييم ودعم هدف التنمية المستدامة ١٦ المتعلق بالمؤسسات التي تتسم بالفاعلية والمساءلة والشفافية
- المنهج ٤ - نموذج يحتذى به للشفافية والمساءلة

تولت لجنة من الممثلين - الجهاز الرقابي الكندي، والجهاز الرقابي البرازيلي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي(GIZ)، ومبادرة تنمية الانتوساي (IDI) قيادة المناقشات لمساعدة المشاركين في الندوة على فهم إطار عمل المنهج بشكل أفضل.

وقدمت السيدة جولي جلفاند من الجهاز الرقابي الكندي الخطوات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتقييم مدى الجاهزية عند طرحها لملاحظاتها بشأن المنهج ١ وشددت على أن للأجهزة الرقابية دور بالغ الاهمية في المحاسبة والشفافية.

الدكتورة مارجيت كراكر، الامين العام للمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا الى جانب الدتور حارب سعيد العميمي - رئيس مجلس ادارة الانتوساي في ندوة الانتوساي والامم المتحدة الرابعة والعشرين فيينا- النمسا

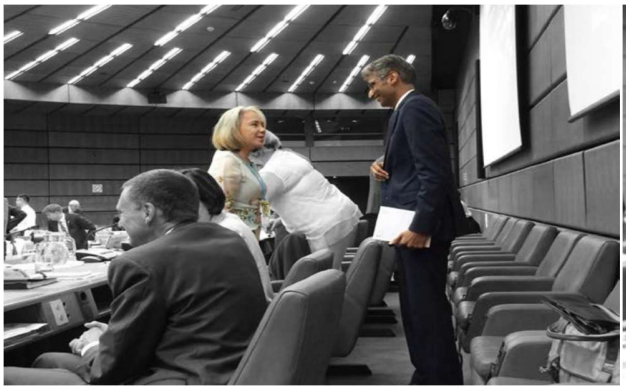

السيدة هايدي مندوزا، وكيل امين مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للامم المتحدة وهي تتحدث مع السيد خالد حميد المدير التنفيذي لقسم الخدمات المهنية في الجهاز الرقابي العالي الاماراتي خلال الاستراحة في الندوة التي عقدت في مركز فيينا الدولي

قدم السيد ارولدو سيدراز من الجهاز الرقابي العالي البرازيلي المنهج الثاني وتحدث قائلاً: "لن يكون تنفيذ اهداف التنمية المستدامة ممكنا الا عبر التزام اجهزة الرقابة العليا"

وترى الدكتورة باربارا دوتزلر من الجهاز الرقابي الالماني التي ركزت على المنهج الثالث بانه ينبغي على الجهاز الرقابي العالي فهم الادارة المالية العامة وتعزيزها باعتبارها عامل ومحفز وعنصر اساسي في تحقيق الاداء الحكومي الناجح. غير انها شددت على حقيقة ان النتائج لم يتم ايصالها بالشكل السليم.

فالتواصل أمر بالغ الاهمية للنجاح واضاف اينار غوريسن، مدير عام مبادرة تنمية الانتوساي (في عرضه التقديمي حول المنهج٤) انه ينبغي على الاجهزة الرقابية رفد عملية تنفيذ اهداف التنمية المستدامة فعلاً لا قولاً. وشدد غوريسن على انه يتعين على الاجهزة الرقابية "ان تكون مثالا يحتذى به" مقتبساً قول السيد خالد حميد من الجهاز الرقابي للامارات العربية المتحدة "علينا ان نترجم اقوالنا الى افعال".

في وقت مبكر من ذلك اليوم، قدم السيد حميد للجمهور تقريرا حول المحور الأول لمؤتمر الانكوساي الثاني والعشرين والذي ركز على اهداف التنمية المستدامة. وأكد السيد حميد في كلمته للحضور على اهمية التشارك المعرفي والمشاركة في الحوار على الاصعدة كافة. واردف قائلاً: "علينا السعي لايجاد صوت عام عالمي" .

عالمي بالفعل اشبه بذلك الذي تمثله اجندة ٢٠٣٠ او أهداف التنمية المستدامة او التعاون المستمر بين الأجهزة العليا للرقابة والأمم المتحدة.

وفي ختام اليوم الثاني للندوة ترأس ممثلون عن كل من قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للامم المتحدة ومبادرة تنمية الانتوساي ومشاركة الموازنة الدولية والجهازين الرقابيين لكولومبيا وفنلندا جلسة نقاش عامة حول الافاق المستقبلية.

واكدت االسيدة اركانا شيراست نائب مدير عام مبادرة تنمية الانتوساي على ان التركيز على البرامج التي تدعم المحصلات (بدلا من تبني نهج قائم على النتائج فقط) هو أمر أساسي. واضافت قائلة:" فالمسألة ليست مجرد القيام باشياء مختلفة بل القيام بها على نحو مختلف".

وكما ترون فان العصر الرقمي يغير اليوم عالم التدقيق. اذ ترسم الرقمنة اليوم مستقبل مجتمع التدقيق. وعليه، فان استيعاب مثل هذا التغيير هو امر اساسي.

"فأن العصر الرقمي يعطي الاجهزة الرقابية فرصا وفيرة للتحديث وفرصا وفيرة ايضا للاخفاق غير ان علينا ان لا نخشى ذلك" - الدكتورة ايلين فان شولتن، محكمة التدقيق الهولندية.

احدث اخبار مبادرة تنمية الانتوساي

ان التحديثات الخاصة بمبادرة تنمية الانتوساي تبقيك على اطلاع على اخر المستجدات في مجال عمل مبادرة تنمية الانتوساي .للحصول على المزيد من المعلومات بشان "IDI " ومواكبة اصدارات المجلة قم بزيارة موقع المبادرة الالكتروني http://www.idi.no. ومن اجل المعلومات المتعلقة بمبادرة تنفيذ المعايير الدولية ISSAI (برنامج i٣) يرجى زيارة الموقع:
http://www.idicommunity.org/3i

مبادرة تنمية الأنتوساي تطلق سياسة ثنائية جديدة

يعد إنشاء الدعم الثنائي أولوية في خطة استراتيجة مبادرة تنمية الأنتوساي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٥، قام مجلس إدارة مبادرة تنمية الأنتوساي بوضع المباديء الأساسية والتي أدت الى تطوير السياسة الثنائية لمبادرة تنمية الأنتوساي والتي تمت المصادقة عليها في آذار ٢٠١٧. في حين إن أغلبية كبيرة من الأجهزة العليا للرقابة المالية في البلدان النامية قد شاركت بنجاح في برامج تنمية الأنتوساي الإقليمية والدولية ويتطلب عدد كبير من الأجهزة العليا للرقابة المالية المزيد من الدعم الشامل من اجل تنمية القدرة والأداء على نحو مستدام.

وتصف السياسة الجديدة متى وكيف ينبغي على مبادرة تنمية الأنتوساي ان تنفذ الدعم الثنائي، والذي يأتي بأشكال مختلفة ويعتمد دور مبادرة تنمية الأنتوساي على عدة عوامل:

- احتياجات الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.
- السياق القطري
- مدى توفر مقدمي خدمات آخرين. و
- توافر قدرات وموارد مبادرة تنمية الأنتوساي.

وسوف يقرر مجلس مبادرة التنمية الأنتوساي حجم العمل، وكذلك انواع الدعم الثنائي الذي سوف تقدمه مبادرة تنمية الأنتوساي. ان الأدوار المحتملة التي تم تحديدها للدعم الثنائي لمبادرة تنمية الأنتوساي هي كما يلي: وسيط (مصطلح قصير): يدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية في إدارة تنمية القدرات وتمهيد السبيل للحصول على مساعدة اضافية، ادامة القدرات والدعم الحيوي، (مصطلح قصير ومتوسط المدى): دعم محدود النطاق لأجهزة الرقابة العليا العاملة بشكل خاص في البيئات غير المستقرة وغير الواعدة كوسيلة للمحافظة على الكفاءة داخل الجهاز الاعلى للرقابة حتى تحسن الوضع، مجهز تنمية القدرات المتخصص (مصطلح قصير ومتوسط المدى): يدعم تنفيذ اولوية استراتيجية محددة لجهاز الرقابة المالية حيث يكون لمبادرة تنمية الانتوساي كفاءات مقارنة عادةً في المناطق التي تنفذ فيها مبادرة تنمية الأنتوساي البرامج الأقليمية او الدولية.

إن الدعم الثنائي لمبادرة تنمية الأنتوساي قائم على الاحتياجات وينبغي طلبه من قبل جهاز الرقابة الأعلى (اما من خلال نداء عالمي للمقترحات او مباشرة الى مبادرة تنمية الأنتوساي) .
ويقيم المعهد جميع الطلبات أو خيارات للدعم الثنائي باستخدام مجموعة موحدة من الظروف:

١- يواجه جهاز الرقابة الأعلى تحديات كبيرة وهناك حاجة إلى الدعم الثنائي في المجالات التي تتمتع فيها المؤسسة بمؤهلات ومزايا نسبية.
٢- لا يحصل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة على دعم واسع وليس هناك مجهزين ضمن مجتمع الأنتوساي/ جهاز الرقابة الأعلى قادرين على تقديم الدعم الضروري.
٣- ان لمبادرة تنمية الأنتوساي القدرة على تقديم الدعم ويمكن وضع الأساس لتدابير العمل السليمة .
٤- يبدي جهاز الرقابة الأعلى الاستعداد والالتزام المستمر لتعزيز ادائه وللعمل وفقاً لمباديء الشفافية والمساءلات المحاسبية.

ولمزيد من المعلومات، يرجى تحميل السياسة الثنائية او زيارة الموقع الألكتروني لمبادرة تنمية الأنتوساي المخصص لبرنامج الدعم الثنائي: www.idi.no.

انشاء وحدة اطار عمل قياس آداء جهاز الرقابة المالية من قبل مبادرة تنمية الانتوساي

تم اقرار استراتيجية تنفيذ اطار عمل قياس الأداء ٢٠١٧-٢٠١٩ خلال مؤتمر الأنكوساي الثاني والعشرون في ابو ظبي بالامارات العربية المتحدة . ان الاستراتيجية التي تم اعدادها بالشراكة مع لجنة بناء القدرات التابعة للانتوساي والأمانة العامة وفريق العمل المعني بقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية قد أدت الى انشاء اطار عمل قياس اداء جديد ضمن مبادرة تنمية الأنتوساي. وسوف تقوم وحدة تنفيذ اطار عمل مبادرة تنمية الأنتوساي بما يلي:

- دعم جودة التقييم والرصد العالمي، بما في ذلك التنسيق مع جهاز الرقابة المالية والتدريب والدعم وخدمة مركز المعلومات.
- تسهيل التقييمات واستخدام النتائج، التي تعالج الاحتياجات التي حددتها أقاليم الأنتوساي (والمناطق الفرعية) والأجهزة الرقابية والأجهزة الرقابية للدعم في اجراء تقييمات جهاز الرقابة المالية.
- إجراء وترتيب مراجعات مستقلة لتعزيز أهمية عمليات إدارة الجودة المناسبة لضمان إنتاج تقارير

موثوقة لاطار عمل قياس اداء جهاز الرقابة المالية.

وستتولى هذه الوحدة الجديدة قيادة العمليات على الصعيد العالمي لتنفيذ الاستراتيجية. يترأس فريق اطار عمل قياس الاداء جهاز الرقابة المالية السيدة سيسيلي ثو هانسن التي عملت سابقا في الأمانة العامة وقامت بدور رئيسي في تطوير النسخة المصادق عليها لاطار عمل قياس الأداء لجهاز الرقابة المالية. وللاستفسار يرجى الاتصال بوحدة اطار عمل قياس الأداء لجهاز الرقابة المالية SAIPMF@idi.no.

برنامج 3i – مبادرة تنفيذ المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا

المرحلة الأولى

عمليات التدقيق المالي المستند إلى المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا. تدعم مبادرة تنمية الانتوساي ثلاثة فرق تدقيق من العراق والسودان وفلسطين لتنفيذ عمليات التدقيق المالي الإرشادي المستند إلى المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا. حضر المشاركون من السودان وفلسطين ورشة عمل أقيمت في المغرب في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٧ حول "تنفيذ عمليات التدقيق"، حيث قدّم كادر مبادرة تنمية الانتوساي دعم إضافي حول تنفيذ التدقيق.

عمليات تدقيق الامتثال المستند إلى المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا. كجزء من برنامج 3i لعمليات تدقيق الامتثال الإرشادي للمشتريات المستند إلى المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا لمنظمة الاربوساي/مبادرة تنمية الانتوساي، نفذّت ثمانية فرق تدقيق من العراق والأردن وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان وفلسطين والسودان وتونس عمليات تدقيق الامتثال المستند إلى المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا في بلدانهم. قبل البدء بعملية التدقيق، قامت مبادرة تنمية الانتوساي بتدريب الفرق في ورشة عمل أقيمت في الأردن في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. تم عقد اجتماع لمراجعة التدقيق في مسقط، سلطنة عمان في شهر آيار/ مايو ٢٠١٧ لتقديم الآراء والتعليقات من الخبراء والنظراء.

برنامج 3i – المرحلة الثالثة

اجتماعات تطوير المنتج. تم وضع مسودة ضمان الجودة ودليل الامتثال وأدوات ودليل تدقيق الأداء والتدقيق المالي خلال اجتماع عقد في مانيلا، الفليبين في شهر آذار/مارس. حيث تم تصميم المواد لمساعدة أجهزة الرقابة العليا في تنفيذ مراجعات ضمان الجودة لعمليات التدقيق المالي المستند إلى المعايير الدولية. شارك خبراء من الأجهزة الرقابية لجزر كوك وجورجيا وناميبيا والفليبين والبرتغال ومبادرة تنمية الانتوساي في تطوير المنتج (شاهد الصورة).

تم إعداد منتجات مماثلة لضمان الجودة لعمليات تدقيق الأداء والامتثال في اجتماع عقد في أوسلو، النرويج كما ضمّ مشاركين من مبادرة تنمية الانتوساي ولتوانيا وجزر المالديف والنرويج.

الدعم الإرشادي على مستوى الأجهزة الرقابية للجهاز الرقابي لبوتان. كجزء من دعم التدقيق الإرشادي لمبادرة تنمية الانتوساي المقدّم إلى الجهاز الرقابي لبوتان، تدرّب ٢٠ مدقق على تنفيذ عمليات التدقيق المالي والامتثال والأداء. كما قدّمت مبادرة تنمية الانتوساي دعم في الموقع لتنفيذ عمليات التدقيق بالإضافة إلى التدريب على ضمان الجودة.

الدروس المستنبطة

أكمل اثنان وعشرون جهازاً رقابياً من أقاليم الانتوساي الأربعة عمليات التدقيق (المنفذة باللغة الانكليزية والاسبانية خلال الدورة البالغة ٤ سنوات) بالاشتراك مع مجموعة عمل الانتوساي حول الدين العام (WGPD) مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (UNCTAD).

تم عقد الاجتماع الأخير في أوسلو، النرويج للفترة من ٦ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧، ونتج عنها دروس مستنبطة موثقة سيتم إدراجها في نتائج التدقيق.

مشاركة أصحاب المصالح التابعين للجهاز الرقابي

تم إعداد مناهج تعليمية للتدريب الشخصي في اجتماع عقد في رواندا في آذار/مارس وضمّ وفود من مبادرة تنمية الانتوساي وكينيا والفليبين وسيراليون والسويد وأوغندا.

عمليات تدقيق المشاريع الممولة خارجيا في قطاع الزراعة والأمن الغذائي

- أنهت الأجهزة الرقابية لكل من ملاوي وناميبيا ورواندا وتنزانيا (الصورة التي على اليمين) الجولة الأولى لعمليات التدقيق الإرشادي وبدأت التخطيط للجولة الثانية. كما اجريت مراجعة النظير لتقارير التدقيق ومناقشتها من قبل كل من منظمة الافروساي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومبادرة تنمية الانتوساي.
- زارت مبادرة تنمية الانتوساي الجهاز الرقابي لدولة غامبيا في آيار/مايو. يجري الجهاز الرقابي لغامبيا حالياً الجولة الأولى لعمليات التدقيق مع دعم مبادرة تنمية الانتوساي في الموقع.

تعزيز قدرات التعليم الالكتروني

نفذّت مبادرة تنمية الانتوساي ومنظمة الاسوساي برنامجها المشترك الأول لمنح الشهادات للمتخصصين في التعليم الالكتروني. يعزز البرنامج الذي اختتم في أيار/مايو ٢٠١٧ قدرة الجهاز الرقابي في إقليم الاسوساي في تصميم دورات التعليم الالكتروني وتطويرها والقائها. أن المشاركين مطالبين باجتياز التقييم وإظهار الكفاءات المحددة للحصول على الشهادة.

كما التقت مبادرة تنمية الانتوساي و وفود الأجهزة الرقابية لكل من اندونيسيا واليابان وباكستان والفليبين في ناي بي تاو، مينمار للبدء في وضع المنهج التعليمي للبرنامج المتخصص للتعليم المدمج.

برنامج الدعم الثنائي

وقع كل من منظمة الافروساي ومبادرة تنمية الانتوساي والجهاز الرقابي السوداني مذكرة تفاهم في اجتماع مجلس إدارة المنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة الانكليزية (AFROSAI-E) في نيروبي، كينيا. تهدف مذكرة التفاهم إلى دعم تنمية قدرات الجهاز الرقابي السوداني كجزء من برنامج الدعم الثنائي لمبادرة تنمية الانتوساي.

كما التقت مبادرة تنمية الانتوساي مع المدقق العام للجهاز الرقابي لدولة أفغانستان وكبار الموظفين في أوسلو، النرويج، لمناقشة تحقيق الدعم الثنائي وطرق المضي قدماً فيه.

إطار عمل قياس أداء الجهاز الرقابي

شارك عشرون جهازاً رقابياً من المنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة الانكليزية (AFROSAI-E) في دورة التدريب الأساسي لإطار عمل قياس أداء الجهاز الرقابي والتي أقيمت في بريتوريا، جنوب أفريقيا.

مشاركة أصحاب المصالح التابعين لمبادرة تنمية الأنتوساي

وشاركت مبادرة تنمية الأنتوساي بعدة ندوات ومنتديات نقاشية في وقت سابق من هذا العام بما في ذلك:

- تنفيذ المعيار الدولي للأجهزة الرقابية ٣٠٠، براتسلافا، سلوفاكيا
- الندوة الدولية الرابعة للنزاهة، شارفاس، هنغاريا
- فريق العمل الأوروبي المعني بالتدقيق وأخلاقيات المهنة، لندن، المملكة المتحدة
- منتدى نقاشي حول التصريحات المهنية للإنتوساي، لكسمبرغ
- اللجنة الفرعية للرقابة المالية والمحاسبة في الإنتوساي اجتماع أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- اللجنة الفرعية المعنية بتدقيق الامتثال للإنتوساي، نيودلهي، الهند
- اجتماع مجلس إدارة منظمة الأسوساي ٥١، بالي، إندونيسيا.
- اجتماع مجلس إدارة منظمة الأفروساي نيروبي، كينيا.
- مؤتمر منظمة الأوروساي العاشر، اسطنبول، تركيا
- ندوة الأمم المتحدة والإنتوساي، فيينا، النمسا.

أخبار واحداث في مبادرة تنمية الأنتوساي

حضر **اجتماع مجلس إدارة المبادرة**، الذي عقد في أوسلو، النرويج، في وقت سابق من هذا العام كل من الدكتور مارجيت كراكر، رئيس محكمة التدقيق النمساوية والأمين العام للإنتوساي، جنبا إلى جنب مع السيد كيمي ماكويتو، المدقق العام لجنوب أفريقيا ورئيس لجنة الإنتوساي لبناء القدرات. وحضرت السيدة مارتا أكوستا زونيغا، المدقق العام في كوستاريكا كمراقب و عضو جديد لمجلس إدارة مبادرة تنمية الأنتوساي.

وخلال الاجتماع، وافق المجلس على عدة وثائق، بما في ذلك تقرير الأداء والمساءلة لعام ٢٠١٦،

والتقرير السنوي والبيانات المالية؛ السياسة الثنائية، وإطار الشكاوى، وسجل المخاطر المؤسسية.

وعقب الاجتماع مباشرة تلقت مبادرة تنمية الأنتوساي تقرير تدقيق غير متحفظ.

تودع مبادرة تنمية الأنتوساي العديد من الموظفين هذه السنة وتتمنى لهم الأفضل في مساعيهم الجديدة السيد سيليستين أنكامتسين، مديرتنمية القدرات في مبادرة تنمية الأنتوساي/منظمة اجهزة الرقابة في امريكا اللاتينية والكاريبي (IDI-CREFIAF)؛ السيد هنري ماغريغور، مدير تنمية القدرات في مبادرة التنمية الدولية؛ الأنسة ينغفيلد هيرج أرنيسن، نائب رئيس الأمانة العامة لمانحي الإنتوساي السيدة كاميلا فريدريكسن مستشار أقدم ، أمانة المانحين للانتوساي؛ والسيد شورجو تشاترجي، مدير المعرفة والاستراتيجية.

الترحيب بالزملاء الجدد لمبادرة تنمية الأنتوساي. السيد أولي شوين، رئيس الإدارة وأمانة المانحين للانتوساي؛ الأنسة كيري كروفورد، مدير النداء العالمي لتقديم العروض؛ والسيد ألين روجر ميمفوه ليندويو، مدير تنمية القدرات في مبادرة تنمية الأنتوساي/منظمة اجهزة الرقابة في امريكا اللاتينية والكاريبي (IDI-CREFIAF)؛ السيد فريدي إيف ندجمبا، مدير تنمية القدرات (IDI-CREFIAF)؛ والسيدة دافينا ديميتروفا، مدير، النداء العالمي لتقديم مقترحات في الأمانة العامة للمانحين - الإنتوساي .

الأحداث القادمة

- ندوة القيادة لجهاز الرقابة المالية، ٢٠-٢١ تموز، نيويورك ، امريكا
- اجتماع تهيئة المنتج لمنظمة اجهزة الرقابة في امريكا اللاتينية والكاريبي، ٢-١١/آب في ليما بيرو.
- اجتماع التصميم لمنظمة اجهزة الرقابة في امريكا اللاتينية والكاريبي ، ١٢-١٦، برازيليا،البرازيل.
- دورة التعلم الألكتروني عبر الأنترنت لمنظمة اجهزة الرقابة في امريكا اللاتينية والكاريبي لمسؤولي نظام ادارة التعلم ، تموز- أيلول .
- برنامج دعم التدقيق، حزيران ، جنوب السودان.
- تطوير استراتيجية اصحاب المصالح، ٧-١٨/آب كينغستون جامايكا.
- تدريب اطار عمل قياس الآداء لجهاز الرقابة المالية ، ٥-٨ حزيران ، لشبونة ، البرتغال

الاتصال بمبادرة تنمية الأنتوساي

الحصول على آخر الأخبار والأحداث فيما يتعلق بمبادرة تنمية الانتوساي ، والقراءات الموصى بها،

والمزيد على الانترنت في www.idi.no.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمبادرة تنمية الانتوساي:..

هاتف: +4790711020

البريد الإلكتروني: idi@idi.no

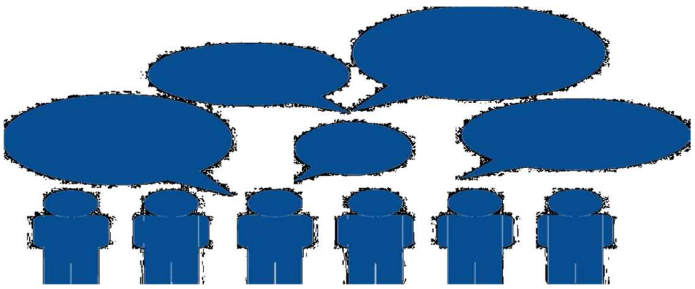

التوافق والتعاون بين الإنتوساي والمانحين

– وجهة نظر شخصية

بقلم: مارتن ألدكروفت، رئيس امانة المانحين والانتوساي

بعد مضي ست سنوات من خدمتي في امانة المانحين والانتوساي، فقد تكون هده المقالة الاخيرة التي ساكتبها باعتباري عضوا في هذه المنظمة المبدعة. اذ يتراس السيد أوللي سكوين في الوقت الحالي امانة المانحين جنبا الى جنب مع فريق يتألف من عدة موظفين جدد. وساظل مع مبادرة التنمية الدولية املا بمساعدة فريق امانة المانحين (IDS) الجديد خشية اقتراف نفس الاخطاء وآملاً بتقديم الحلول للاخطاء المحتملة في المستقبل. في هذه المقالة, ساوضح أفكار شخصية حول برنامج التعاون بين المانحين و الانتوساي ولماذا يعد هذا الامر ضروريا؟ ما الذي حققته حتى الآن؟ ما الذي يمكن عمله في المستقبل؟

التعاون بين الانتوساي والمانحين - الاحتياج

يعد تقديم الدعم للبلدان النامية أمرا صعبا. حيث تنشأ تحديات جراء اختلاف الأولويات بين أولئك الذين يقدمون الدعم والمحتاجين إليه وتنجم صعوبات أيضا بسبب حجم المنظمات الهائل التي ترغب في تقديم الدعم، وجميعها ناشئة عن حسن النية.

يتنوع المشهد في العديد من الدول النامية بتنوع الجهات المانحة بما في ذلك المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني إضافة إلى دعم الأجهزة الرقابية القرينة التي كثيرا ما يكون ليس لها وجود على المستوى الوطني. ان الهدف من ذلك هو – ضمان ان تصل كافة زيادات الدعم بما يفوق المجموع من التزاماتها . وسابقا كان العكس هو الصحيح في اغلب الاحيان.

من خلال تجربتي في فيتنام والعمل على مشروع المفوضية الأوروبية الممول مع جهاز الرقابة الفيتنامي (SAV) للفترة من ٢٠٠٦ الى٢٠٠٧، قدمت العديد من الجهات المانحة والأجهزة الرقابية الدعم المتزامن بما في ذلك تعاون من (GIZ) والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، وأجهزة الرقابة العليا في الدانمارك والمجر والنرويج.

وتداخلت المشاريع بشكل كبير وكانت اليات التنسيق غير كفوءة أو غير موجودة. وقد تلقى جهاز الرقابة الفيتنامي مشورة من جهات متعددة باستخدام عدة مناهج. ولم يكن هناك معايير تدقيق دولية لاداء الاجهزة الرقابية العليا يمكننا الاستناد عليها وأنا واثق من ان النتيجة النهائية لجهاز الرقابة الفلبيني كانت احدى الارباكات. بعد التحدث مع المستشارين الفنيين العاملين في بلدان أخرى، أدركت أن هذه الفوضى كانت هي القاعدة وليس الاستثناء.

وقبل ذلك وفي عام ٢٠٠٤، كنت محظوظا للمشاركة في مشروع دعم الجهاز الرقابة الاعلى في سيراليون. وبصفتي عضوا متحمسا في الفريق، وجدت نفسي مستعرض مسودة البرنامج المصمم لصياغة التوقعات التي تؤخذ بنظر الاعتبار. كان الامر من خلال مجموعة من الأنشطة والنتائج التي أردنا ان يحققها الجهاز الرقابي. لم اتمكن من تجاهل الأمر .. هل أننا نضع الأهداف لجهاز الرقابة الأعلى؟

ان الجواب فاجأني، على الرغم من توقعي لذلك. لم يكن لدى الجهاز الرقابي أي مسار متوقع بالمستقبل. ولا توجد نتائج محددة. باختصار لم يكن هناك خطة استراتيجية. وبدلا من المضي وراء استراتيجية تقودها الأجهزة العليا للرقابية، كنا نقود العملية على أساس أولوياتنا. وان هذه المشكلة اصبحت شائعة أيضا تتكرر في مشاريع بلدان أخرى كثيرة.

على الصعيد العالمي, بدأ مجتمع التنمية الانتباه لهذه القضايا. وادى اعلان باريس (الذي وقعَ في ٢٠٠٥) الى موافقة البلدان على القواعد الرامية لتطوير سبل تقديم المساعدة وتحديدا ملكية البلدان النامية وموائمة عمل الجهات المانحة وتنسيق الدعم والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المحاسبية المتبادلة.

اعتمدت الإنتوساي والمجتمعات المانحة هذه المبادئ في عام ٢٠٠٩ عندما وقعت ١٥ جهة مانحة والإنتوساي مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز وتطوير دعم الجهاز الرقابي. لذلك نشأ التعاون. واتفق الجميع على ضمان تزامن او توافق الدعم لتفادي اي خلل

او فوضى. والكل ملتزم بدعم الأولويات الاستراتيجية للإنتوساي مثل المعايير الدولية للاجهزة الرقابية العليا (ISSAIs).

ويمثل التعاون منتدى رئيسي للنقاشات بين الإنتوساي والمجتمعات المانحة بشان الهدف المشترك في تعزيز الأجهزة الرقابية لتحسين الإدارة ومحاربة الفساد ويساهم في تحسين حياة المواطنين. يساعد التعاون على توصيل رسالة بشان اهمية الجهاز الرقابي ويدعو لتقديم الدعم بموجب بنود مذكرة التفاهم ويسعى إلى تغيير سلوك هؤلاء الذين يتلقون ويقدمون الدعم. يتناول التعاون أيضا القضايا المعنية بتعزيز الأجهزة الرقابية ويحمل ويعمم نتائج البحوث لتحسين دعم الاجهزة الرقابية وتقديم وتعزيز تعلم الدرس المتواصل .

التعاون بين الانتوساي والمانحين – الانجازات

ان التاكيد على فهم أفضل لاحتياجات الجهاز الرقابي وادائه اصبح متقدماً ايضا، الى جانب التقدم الحاصل في برنامج التعاون. وتعلمنا تدريجياً كيف تحول أداء الأجهزة الرقابية وهل ان المساعدة المقدمة اسهمت في مجال التحسين.

وضع إطار عمل قياس أداء الأجهزة الرقابية لتمكين الأجهزة الرقابية من فهم الأداء وقياسه بمرور الوقت. وحيث ان اكثر الأجهزة الرقابية تاخذ على عاتقها تقييم إطار عمل قياس أداء الجهاز الرقابي فقد توسعت مجموعة المعلومات مما اتاح لبرنامج التعاون من رؤية التغييرات بمرور الوقت والإجابة على الأسئلة المهمة، مثل هل تسهم نفقات الموارد بطرق معينة والتي تهم المواطنين حقاً؟

الانجاز الاكبر: التوافق

لقد حقق برنامج التعاون إنجازات عديدة. وبراي، يعد اهم جزء من عمل برنامج التعاون هو عملية التوافق بين توحيد الاجهزة الرقابية (أو مجموعة من الأجهزة الرقابية) التي لها احتياجات تنمية محددة مع جهة مانحة و / أو مزود الدعم للإنتوساي.

وبدا التعاون يتوافق منذ سبع سنوات تقريبا مع تظافر الجهود لتركيز تمويل المانحين والإنتوساي على العديد من المبادرات الاقليمية والعالمية ذات الاولوية القصوى. بدات مبادرة تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة الرقابية (برنامج 3i) من خلال منحة من البنك الدولي. ودعم قسم التنمية الدولية (DFID) لمبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) لتنفيذ دعم وارشاد لجنة بناء قدرات الإنتوساي. وأيدت سويسرا عمل التخطيط الاستراتيجي لأجهزة الرقابية العليا الناطقة باللغة الفرنسية (CREFIAF)، وكذلك فعل بنك التنمية للبلدان الأمريكية في المنظمة الكاريبية للاجهزة العليا للرقابية المالية والمحاسبة (كاروساي). ان نجاح هذه المبادرات اتاح فرص اكبر أمام جميع الأجهزة الرقابية وفي مناطق الإنتوساي ولجان الإنتوساي للحصول على الدعم الذي يعود بالفائدة على الأجهزة الرقابية في الدول النامية.

الانجاز الاكبر: الدعوة العالمية لتقديم العروض

يعد التحول الجوهري والكبير في طريقة تقديم الدعم الى الأجهزة الرقابية هو من خلال الدعوة العالمية لتقديم المقترحات (GCP)، حيث تقوم الأجهزة الرقابية المتلقية بتحديد الاحتياجات وتدوين الاقتراحات. وقبل هذا النهج، يدور حوار بين الجهات المانحة والمتلقية والتوصل الى اتفاقات ومن ثم صياغة المانحون للاقتراحات بشان استعدادهم للتمويل.

ومن خلال العمل لعدة سنوات في منظمة مانحة قبل تقلدي منصب مع IDS، فقد رأيت العديد من الممارسات ما بين الحوار الممتاز وموظفي المنح ممن يصغي جيداً والمقترحات المشتركة أوتلك الاجهزة التي تحث الجهات المانحة لوضع جداول الأعمال الشخصية وتطوير مقترحات المشروع بشكل كامل دون تدخل أي جهاز رقابي على الإطلاق. في البداية كان هناك بعض المعارضة على الطريقة الجديدة لتطوير مقترح المشروع. كان الامر خطرا بشان مدى امتلاك الأجهزة الرقابية للوقت والمهارات والخبرة؟ مع بعض الدعم (والكثير من الممارسات) قامت الأجهزة الرقابية بعرض احتياجاتها ووضعها امام الانظار منذ عام ٢٠١١.

لقد ادركنا اننا نطالب الأجهزة الرقابية بوضع مقترحات من دون ضمان، بحيث انها في النهاية ستمول رغم وجود عددا قليل جدا من المانحين لدعم عدد كبير من مشاريع البنى التحتية.مع ذلك،فأن بعض الأفكار كانت ناجحة نجاحاً باهراً مثل عمليات التدقيق التعاوني الذي يعتمد المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا وتقييم اطار عمل ادارة الأداء ومبادرات التخطيط الاستراتيجية .

كان ضمان المقترحات كما يلي (١) ذات نوعية جيدة (٢) تعتبر المجالات المستهدفة من أولويات المانحين وكانت تحديات إضافية. وإجمالا، نال ما يقارب النصف من المقترحات شكلا من أشكال الدعم في الدعوة العالمية لتقديم المقترحات في السنتين ٢٠١١ و٢٠١٣ .

كما أدت الدعوة العالمية لتقديم المقترحات أيضا إلى تلاحم برنامج التعاون ، حيث يتطلب من كل جانب مواكبة الطريقة "أ " الخاصة به. وأراد المانحون إثباتا، "يبين لنا جودة عالية والمقترحات الإستراتيجية التي يمكن أن ندعمها ".
وباقتباس العبارة الشائعة من فيلم جيري ماغوير، ردت الإنتوساي (مع أكثر من ٥٠ اقتراح)، "أرني المال!" عندما تفتح دفاتر الشيكات، تبدأ المشاريع.
يعد التطابق وتعبئة المشاريع، بطبيعة الحال، عملية بطيئة. وتمتد سنوات عديدة بين تاريخ بدء المشروع وأثره الناتج، مثل التغيرات في أنشطة الأجهزة الرقابية والأداء الذي يحدث فرقا عند الحكومة ومواطنيها.

مع ذلك، فقد بدأنا الآن نرى نتائج عملنا – ليس من ناحية تحقيق أفضل عمليات التدقيق وشفافية أكبرفحسب، بل وايضا افضا ادارة دين حكومي، وجمع الإيرادات، وحماية البيئة وتقديم الخدمات. ونحن الآن في مرحلة يمكننا فيها إيصال نجاح عملنا، وأن نبين قيمته الحقيقية، ونأمل، الحفاظ على الدعم لتعزيز الأجهزة الرقابية في البلدان النامية.

برنامج التعاون للمانحين التابعة للإنتوساي – المستقبل

لقد دخل البرنامج مرحلة جديدة ومثيرة. اذ أعطانا تقييم ٢٠١٥عام جوانب متعددة تتطلب التفكير بها. حيث تعد برنامج التعاون هذا منظمة تعليمية، وقضينا سنة ٢٠١٦ بمراجعة الاستراتيجيات المطبقة في المجالات الرئيسية لتطوير الدروس المكتسبة وأفضل الممارسات. أما الآن، في عام ٢٠١٧، نحن في وضع التنفيذ الكامل.

ويعد أعادة أطلاق الدعوة العالمية لتقديم المقترحات عنصرا أساسيا في نجاح البرنامج مستقبلا. وأدت الحاجة إلى الاحتفاظ بفرص شاملة للجميع والتركيز الفعلي لتحقيق ما هو أصعب لأجهزة الرقابة العليا (تلك الموجودة في البيئات الخطرة) ،إلى إيجاد نهج متدرج بمستويين . المستوى ١، الذي بدأ في آذار، حيث يعد الآن عملية متجددة (لم تعد ملزمة زمنيا)، مما يسمح لأجهزة الرقابة العليا بتقديم طلب للحصول على الدعم حينما يلائم احتياجات الجهاز الرقابي. وأصبحت مبادئ مذكرة التفاهم الآن في صميم برنامج الدعوة العالمية لتقديم المقترحات.

أما المستوى ٢ هو نهج جديد تماما، اذ يركز على الأجهزة الرقابية في الاوساط البيئية التي تواجه تحديات، والأجهزة العليا للرقابة التي ليست مجهزة تجهيزا جيدا لتوضيح الاحتياجات وتقديم الدعم. وتستهدف قائمة المستوى ٢ الأجهزة الرقابية العليا، التي تشمل جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال موضحة نية برنامج التعاون لإحداث تغيير في بعض أفقر بلدان العالم وأخطرها.

يعد خطر الفشل حقيقي جدا، ولكن القدرة على إحداث تغيير إيجابي تعتبرهائلة على حد سواء. وتتطلب هذه العملية التزاما وشراكات طويلة الأمد وإنشاء علاقات فاعلة في بيئة تتسم بمقاومة قوية من اجل أصلاح أجهزة الرقابة العليا.

وبالإضافة إلى برنامج الدعوة العالمية لتقديم المقترحات، سيعمل برنامج التعاون على زيادة أعمالها في مجال الاتصالات، وتعزيز أهمية أجهزة الرقابة العليا، ومبادئ مذكرة التفاهم، والمنظمة نفسها. وسوف ننتقل إلى مرحلة جديدة تركز على النتائج ... النتائج الحقيقية والنتائج التي تشجع على تغيير السلوك نحو اتجاه مبادئ مذكرة التفاهم وسوف يستمر البرنامج في البحث عن نماذج ناجحة لمشاركتها مع مجتمعنا، والنجاحات التي تحققت بشأن كيفية مطابقة المشاريع، وكيف توضح هذه المشاريع المطابقة النتائج المؤكدة التي تعود بالفائدة على المواطنين والحوكمة الرشيدة .

"خطورة الفشل هو امر واقع، لكن احتمالية إحداث تغيير إيجابي هو امر عظيم ايضا"

-مارتين ألدكروفت

وما تزال التقييمات بحاجة إلى العمل. ويبدو أن كثيرا من التقييمات، في كثير من الأحيان، لا تكتمل إلا لأغراض المسائلة، مع التركيز على المشروع نفسه. ومن خلال هذه الأنواع من التقييمات، نتعلم القليل عن تحسين تقديم الخدمات. وتؤدي التقييمات التي تؤكد على مراجعة الأجهزة العليا للرقابة إلى طرح أسئلة ان كانت مختلف أشكال دعم الأجهزة الرقابية العليا تسهم في تغيير الأداء وكيف يتم ذلك. ويتطلب ذلك مزيدا من التنسيق بين الجهاز الرقابي وجميع الجهات الداعمة. وتعتبر التقييمات عبر البلدان مفيدة أيضا ، حيث يتم استخدام الأدلة من عدد من البلدان للرد على الفرضيات حول ما يعمل منها (وما لا يعمل). ومع ذلك، عندما تختلف البلدان والأجهزة الرقابية إلى حد كبير، فأنها دروس مكتسبة من بلد واحد وتكون قابلة للتطبيق على كافة البلدان .
أتطلع بدوري إلى تطور برنامج التعاون هذا، لنرى فريق IDS الجديد يعمل وفقا لما تم اكتشافه حتى الآن. وهي اوقات مثيرة حقا، وأنا ممتن كوني لعبت دورا في تشكيل هذا البرنامج التعاوني ومهمته ونجاحه...

مبادرة التنمية الدولية تعزز تنمية القدرات من خلال التنمية المستدامة ومبادرات محاربة الفساد

تدقيق برنامج أهداف التنمية المستدامة

اطلقت مبادرة تنمية الانتوساي تدقيق أهداف التنمية المستدامة وبرنامج بناء القدرات في ٢٦ حزيران ٢٠١٧. اذ يهدف البرنامج الذي قدم لأجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة الانجليزية مؤخرا، دعما للاجهزة الرقابية في إجراء عمليات تدقيق الأداء التعاوني المستندة على المعيار الدولي للاجهزة الرقابية للاستعداد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن السياقات الوطنية.

ويعد هذا التدقيق، الذي وضع كنموذج يستدل من خلاله عن التخطيط والاجراء والابلاغ عن تدقيق الاستعداد، بمثابة استجابة اولى للمساهمة في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة والمتابعة والمراجعة، اذ تمنح الاجهزة الرقابية فرصة التعبير الى جانب مراقبة مستقلة لضمان عدم تنحيها جانبا.

تتطلب أهداف التنمية المستدامة الموحدة منهجا حكوميا شاملا- وهو عبارة عن مصطلح شامل للرد على المشاكل المتعلقة بزيادة تجزئة القطاع العام والرغبة بتعزيز التنسيق والتكامل والقدرة (Ling ,2002). وسيستخدم المنهج الحكومي الشامل للتحري عن الجهود الوطنية المبكرة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وتتماشى أهداف التدقيق المقترحة مع ارشادات الابلاغ العامة الطوعية للمراجعات الوطنية في المحفل السياسي رفيع المستوى التابع الأمم المتحدة الخاص بالتنمية المستدامة.

١-الهدف التدقيقي رقم ١: إلى أي مدى اعتمدت الحكومة خطة عام ٢٠٣٠ في سياقه الوطني؟

٢- الهدف التدقيقي رقم٢: هل حددت الحكومة وعملت على حماية الموارد الضرورية والقدرات لتنفيذ جدول اعمال ٢٠٣٠؟

٣- الهدف التدقيقي رقم ٣: هل وضعت الحكومة آليات لاغراض المراقبة والمتابعة والمراجعة والإبلاغ عن التقدم الحاصل في تنفيذ جدول أعمال ٢٠٣٠؟

يتطلب تنفيذ اهداف التنمية المستدامة مشاركة مدى واسع من العوامل المتنوعة الحكومية و غير الحكومية .كذلك سيشمل تدقيق الاستعداد هذا اشتراكا واسعا و مكثفا لاصحاب المصلحة خلال العملية لتناول المشاركة و التعاون بين مختلف اصحاب المصلحة في رفد جدول اعمال ٢٠٣٠ وتحشيد الموارد واستخدام الاليات المناسبة.

وحيث ان هذا التدقيق سيكون الاول من نوعه في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة ، فان مبادرة تنمية الانتوساي توصي عادة بان تجري الأجهزة الرقابية فحصا لاسئلة اهداف التدقيق الثلاثة ضمن جدول الاعمال برمته. ولكن، في حال رغبت الأجهزة الرقابية في الحصول على نطاق تدقيق محدود، فمن الممكن صياغة اهداف التدقيق لاخذ اهداف وغايات معينة بعين الاعتبار.

التدريب و التعلم الالكتروني في مجال SDG

عقدت مبادرة التنمية الدولية اجتماعا تطويريا في مجال التعليم الالكتروني و التدريب على يد مدرب في كينسنغتون – جامايكا في اذار ٢٠١٧. وشارك في هذا الاجتماع مدربون من الأجهزة الرقابية لكل من البرازيل وبوتان والكاميرون ومقدونيا ومالاوي والفلبين وسانت لوسيا وتونغا والولايات المتحدة الامريكية، بالإضافة إلى مشاركة مدربين من ادارة الامم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسة الكندية للتدقيق الشامل. خلال الاسبوع الأول من التدريب تناول المدربون مواضيع عدة مثل جدول اعمال ٢٠٣٠ وتدقيق الاستعداد لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة باستخدام نموذج تدقيق لجنة تقاسم المعرفة الخاصة بمبادرة التنمية الدولية ومنهجية التعليم الالكتروني الخاصة بمبادرة التنمية الدولية. وتضمن الاسبوع الثاني من التدريب تعلم كيفية تصميم وتطوير البرامج المنهجية للتعلم الالكتروني لتدقيق أداء حول استعداد لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة.

برنامج محاربة جهاز الرقابة الأعلى للفساد

الفساد – هو سوء استخدام أو استغلال جهة عامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة. ويأتي الفساد بعدة صيغ إذ أنه مجموعة واسعة من السلوك غير المشروع على سبيل المثال الرشوة والابتزاز والاحتيال والمحسوبية والهدايا ودفع الأموال السريعة والنهب والسرقة والاختلاس وتزييف السجلات والعمولات واستغلال النفوذ والمساهمات للحملات الانتخابية.

يُلحِق الفساد الضرر بالمؤسسات العامة ويبدأ من الخسارة المالية والأداء وينتهي بخسارة السمعة والمصداقية، كما يسبب الفساد المشقة للمواطنين ويعرقل تقديم الخدمات.

ومن الممكن أن تلعب أجهزة الرقابة العليا الدور الرئيسي في محاربة الفساد.

وبفضل الأدوار الرقابية فأن أجهزة الرقابة العليا تستطيع المساعدة بخلق بيئة تمكن الحوكمة الرشيدة من خلال الآليات على سبيل المثال عمليات التدقيق والإبلاغ ونشر نتائج التدقيق والمخاطر وبناء نظم رقابة داخلية قوية وفاعلة.

كمؤسسات حكومية ،من المهم ان تكون الاجهزة الرقابية مثال يحتذى به. ان للاجهزة الرقابية دور ومسؤولية في الابلاغ والمتابعة عند مواجهة الفساد خلال مسار اعمال التدقيق ومطلوب منها ان تملك وتطبق قواعد أخلاقيات المهنة حسب المعيار الدولي ٣٠.

في الاستطلاع العالمي لعام ٢٠١٤ اشار ارتفاع حجم الاجابات الى تحديات كبيرة في الالتزام بالتفويضات لمنع الفساد والكشف والابلاغ عنه.

استنادا الى تلك البيانات، وضع ٩٨ جهاز رقابي وسبعة من اقاليم الانتوساي منع الفساد كاولوية كما فعلت مبادرة تنمية الانتوساي.

في العام الماضي، ابتكرت مبادرة تنمية الانتوساي تطورات مهمة تؤثر على برنامج محاربة الفساد الخاص بالجهاز الرقابي:

- نموذج التدقيق التعاوني المنقح الذي يتابع التزام واستعداد الجهاز الرقابي
- التركيز على هدف التنمية المستدامة ١٦ (بالاخص ١٦,٥ المعني بمحاربة الفساد). وبهذا سيكون عنصر التدقيق مرتبط ببرنامج تدقيق اهداف التنمية المستدامة.

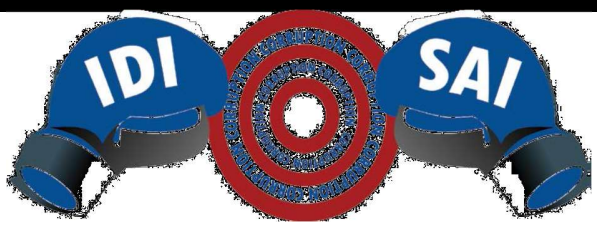

إطلاق برنامج جهاز الرقابة الأعلى لمحاربة الفساد

أطلقت مبادرة تنمية الانتوساي برنامج تنمية القدرات لمحاربة فساد جهاز الرقابة الأعلى في ٢٩ أيار ٢٠١٧ مع بدء دورة التعليم الالكتروني حول "تدقيق إطار العمل المؤسساتي لمحاربة الفساد". وقد اشترك بالفعل ٢٠ جهازا رقابيا من المناطق الناطقة بالانكليزية في البرنامج الذي سيتم طرحه باللغة العربية و الفرنسية والاسبانية في العام ٢٠١٨.

ومن اجل تحقيق هدف البرنامج الأساسي لزيادة فاعلية الجهاز الرقابي في محاربة الفساد ستركز مصادر البرنامج على :

جهاز رقابي كمثال يحتذى به في تنفيذ المعيار الدولي رقم ٣٠- قواعد أخلاقيات المهنة- وسيخضع المشاركون في البرنامج إلى التوجيه الذاتي في دورة تدريبية لمدة أسبوعين تستند إلى الدليل والمواد باستخدام المعيار الدولي المنقح رقم ٣٠ والذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الثاني والعشرين للأنكوساي في أبو ظبي. وسيعد الطلاب المتدربون خطة عمل في نهاية الدورة لتنفيذ المعيار الدولي رقم ٣٠ لأجهزتهم الرقابية العليا.

تدقيق اطر العمل المؤسساتية لمحاربة الفساد

أنها دورة تعليمية إلكترونية مدتها ٨ أسابيع تركز على منع الفساد الذي قد يؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.وستجري الأجهزة الرقابية العليا عمليات تدقيق اداء مستندة على المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا لتي من شأنها الاطلاع اولا على قوة اطار العمل المؤسسي على مستوى الحكومة ككل. ويربط نموذج التدقيق بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة مع الأخذ بنظر الاعتبار اثر الفساد على نوع الجنس وعلى أهمية اشتراك أصحاب المصلحة.

برامج أصحاب المصالح في أجهزة الرقابة العليا لمكافحة الفساد

وهي عبارة عن مشاركة على مستوى أجهزة الرقابة العليا والتي من خلالها تختار مبادرة تنمية الانتوساي عدد قليل من الأجهزة الرقابية من أجل دعم إنشاء أو تعزيز برامج أصحاب المصلحة في أجهزة الرقابة العليا لمحاربة الفساد. تم أعداد هذا العنصر لتقديمه عام ٢٠١٩. وستدعم مبادرة تنمية الانتوساي الأجهزة الرقابية المختارة في إنشاء أو تعزيز برامج أصحاب المصلحة في الأجهزة الرقابية العليا لمكافحة الفساد.

مفكرة انشطة الانتوساي

آب ٢٠١٧

٨-١١ المؤتمر العشرون لمنظمة المحيط الهادي لأجهزة الرقابة العليا - فونافوتي توفالف
٢٣-٢٥ اجتماع اللجنة التوجيهية التاسع للجنة تقاسم المعرفة- بالي، اندونيسيا

ايلول ٢٠١٧

٧-٨ الاجتماع العاشر لمجموعة عمل قيم ومنافع أجهزة الرقابة العليا (WGVBS) – مكسيكوستي، المكسيك
١١-١٤ مؤتمر شباب (نعم) الثالث التابع لليوروساي – تالين، استونيا
١١-١٤ اجتماع مجموعة عمل التدقيق البيئي (WGEA) التابع للانتوساي – واشنطن العاصمة
١٨-٢٠ اجتماع لجنة بناء القدرات (CBC)- واشنطن العاصمة
٢٠-٢١ اجتماع اللجنة التوجيهية للتعاون بين المانحين التابع للإنتوساي – واشنطن العاصمة

معلومة هامة

بعد ردود الأفعال الايجابية من المشاركين في ٢٠١٦، سيستمر الاجتماع السنوي للجنة بناء القدرات و لجنة إدارة مانحين الانتوساي وسيتم دعوة أعضاء لجنة بناء القدرات وأصحاب المصالح الى واشنطن العاصمة للمشاركة بالمؤتمرات التي يستضيفها البنك الدولي. ويتضمن البرنامج ايضا، الذي تندرج فيه بنود جدول الأعمال القياسية، عناصر جديدة نيّرة. ستكون مواضيع هذه السنة "إستراتيجية الانتوساي لتنمية القدرات" و"دعم اجهزة الرقابة العليا في الظروف الصعبة" (الجلسة المشتركة لكلا من لجنة بناء القدرات ولجنة إدارة مانحي الانتوساي). للمزيد من المعلومات الاتصال بامانة لجنة بناء القدرات على الموقع secretariat intosai.donor.secretariat@idi.no. او امانة لجنة مانحي الانتوساي على @intosaicbc.org

٢٢ اجتماع الإنتوساي للسياسة والتمويل والإدارة – واشنطن العاصمة
٢٣ مجموعة عمل الانتوساي للصناعات الاستخراجية – واشنطن العاصمة

تشرين اول ٢٠١٧

٣-٧ الاجتماع العام للاولاسيفس - اسونسيون، البراغواي

ملاحظة المحرر: يُنشر هذا التقويم دعما لإستراتيجية التواصل للإنتوساي وكوسيلة لدعم خطط أعضاء الإنتوساي وتنسيق جدول الاعمال. ومن خصائص هذه المجلة الفصلية سرد الأحداث على نطاق الإنتوساي وعلى مستوى الاقليمي مثل اجتماع المؤتمرات والجمعيات العامة واجتماعات المجلس. وبسبب المساحة المحدودة لهذه المجلة ، فان العديد من الدورات التدريبية والاجتماعات المهنية الأخرى التي تقدمها الاقاليم سوف تدرج وفقا للمساحة المتاحة. للمزيد من المعلومات، الاتصال بالامانة العامة لكل مجموعة عمل إقليمي. للحصول على معلومات الاتصال، يرجى زيارة http://www.intosai.org/regional-working-groups.html.